

I. كلمة الرئيس

II. مقدمة

III. أبرز نشاطات مجلس السلطة

VI. نشاطات السلطة

مهام الرقابة وإعداد المسوح

1. وسائل الإعلام السمعية البصرية
2. الصحافة المكتوبة والالكترونية
3. البث السمعي البصري وتوزيع الصحف
4. الإشهار والاشتراكات
5. التجمعات الصحفية
6. المشاكل الهيكلية التي يعاني منها قطاع الإعلام
7. مواكبة تطور وسائل الإعلام

الشراكة وتعزيز قدرات وسائل الإعلام

- الضبط والتنظيم: مفهومه وأبعاده
- تعميم القوانين والنظم المعمول بها
- تقنيات تقديم البرامج الحوارية في الإذاعة والتلفزيون
- مسؤولية الإعلام أثناء الفترات الانتخابية
- الإعلام والسلوك المدني الانتخابي
- حرية الإعلام ومسؤولية الصحفي
- طبيعة والزامات الخدمة العمومية
- التحول إلى التلفزيون الرقمي الأرضي
- الدعم المادي لوسائل الإعلام ورابطات الصحفيين

نشاطات الضبط و التنظيم

- التحسيس حول رهانات التنظيم
- ترقية الضبط الذاتي
- رقابة احترام التعددية والتنوع
- تعدد وسائل الإعلام
- الجيل الأول من الرخص
- الجيل الثاني من الرخص:
- تعددية الإعلام والتعبير
- التشاور والتأطير والتوجيه
- رقابة التعددية في الإعلام السمعي البصري
- الحساب الأوتوماتيكي لاحترام التعددية السياسية وتيارات
- رقابة التنوع الثقافي
- مدة البث في التلفزيونات الخصوصية
- مدة البث في الإذاعات الخصوصية
- حجم البرامج الإخبارية والعامة
- تنظيم المشهد الإعلامي في الفترات الانتخابية

مرحلة ما قبل الحملة:

مرحلة سير الحملة الانتخابية
أثناء حملة الانتخابات الرئاسية
وسائل الإعلام العمومية
حسب مدة البث
حسب نوعية البرامج

وسائل الإعلام الخصوصية التجارية :

حسب مدة البث الخاصة بكل مرشح
أثناء حملة الانتخابات النيابية والبلدية

وسائل الإعلام العمومية

الحصص المجانية في وسائل الإعلام العمومية
وسائل الإعلام الخصوصية التجارية :
الحصص المعوضة

حصص الأحزاب المشاركة والأحزاب غير المشاركة
الإسهام في حل النزاعات داخل القطاع
الإجراءات التأديبية

.V. تعزيز القدرات الذاتية

تعزيز القدرة التنظيمية والبرمجية
طموح إلى تأهيل الموارد البشرية
اقتناء آلية متطورة لمتابعة وسائل الإعلام السمعية البصرية
مقر جديد للسلطة العليا

.IV. نشاطات التواصل

إصدار النشرة الخاصة بالسلطة
موقع السلطة العليا في ثوب جديد
قنوات أخرى مؤسسية وإعلامية للتواصل

.IIV. التعاون

تعزيز التعاون على المستوى الوطني
التعاون مع هيئات الضبط الوطنية
حضور بارز في المحافل الإقليمية والدولية
انتخاب موريتانيا لمنصب رئيس شبكة الضبط المتوسطة

.IIIV. الخاتمة

1

كلمة الرئيس



١. كلمة الرئيس



إن مؤسستا التي ستحتفل قريباً بالذكرى العاشرة لتأسيسها، تمر اليوم بمرحلة حاسمة من تاريخها، تتمثل في مواكبة و تدعيم تحرير الفضاء السمعي البصري.

إن ظهور محطات إذاعية و قنوات تلفزيونية جديدة لتشكّل طالعة عهد جديد أشرقت في فضاءنا السمعي البصري، تقتضي من السلطة العليا العمل على أن ترافق بحزم و يقظة هذا الانفتاح الجديد، و هذا التحول العميق و آثاره الهامة على الإعلام السمعي البصري الموريتاني.

إننا مطالبون كذلك بالعمل على رفع تحديات التطور التكنولوجي السريع لا سيما النفاذ إلى عهد الرقمية التي غيرت كثيراً من المعطيات و حطمت جدار الفصل بين قطاعات الإعلام و الاتصال و ما يتطلبه ذلك من حلول مناسبة لظواهر جديدة و معقدة في الغالب.

و للتجاوب مع هذه المتطلبات و جب علينا أن نلعب الدور المنوط بنا كاملاً.

إن تعميق تجربتنا في مجال حرية الصحافة يقتضي منا مواكبة وسائل الإعلام في تطلعها إلى اكتساب الخبرة و تنمية الكفاءات و ترسيخ المهنية. ذلك ما تسعى إليه السلطة العليا عبر التشاور و الشراكة مع وسائل الإعلام و تنظيم الأيام التفكيرية و ورشات التحسيس و التكوين لصالح الصحافة الوطنية من أجل إعطائها الدفع اللازم لانطلاقة حقيقية تحقق المزيد من المهنية و من احترام المبادئ الصحفية و من الالتزام بمبادئ الديمقراطية و مزيداً من الحرية و المسؤولية.

و بالفعل فإن ثنائية الحرية و المسؤولية في مجال الصحافة تستحق اليوم وقفة تأمل حول أخلاقيات المهنة الصحفية و المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشعوب البريئة من خلال الاستخدام المفرط لحرية التعبير. و من المسلم به أن حرية الصحافة ضرورية في كل وقت و في جميع الأحوال لكل مجتمع ديمقراطي، و لا يمكن بأي حال أن نقبل

بالحد من هذه الحرية مهما كانت الظروف. إلا أن كل صحفي مسؤول في جميع الأوقات كذلك عن عواقب ما ينشره من تهديد لأمن الأشخاص و الممتلكات و المساس بقيم الديمقراطية و بالمصلحة العليا للوطن. و لا تقاس هذه المسؤولية الجسيمة إلا من خلال معالجة الخبر و ممارسة الصحفي للعمل الإعلامي لا سيما أثناء الفترات الحساسة كالأزمات و المنافسات الانتخابية الساخنة و تغطية النزاعات المسلحة لذلك من الطبيعي أن نردد اليوم السؤال القديم : هل يحق للصحفي أن يتذرع بالحق في التعبير و الإعلام لينشر معلومات من شأنها إثارة الفتنة و إشعال نار الحقد و تعميق الشرخ الاجتماعي؟؟ أوليس من واجبه الأخلاقي و مما يمليه ضميره المهني ، بغض النظر عن أحكام القانون و موثيق الشرف ، أن يسعى وفق حسه و وعيه و ثقافته و إدراكه لمقاصد الحرية إلى تضميد الجراح و لم الشمل و صون السلم الاجتماعي؟ هذه التساؤلات وغيرها تقتضي من صحافتنا التأمل و عميق التفكير.

ذلك أننا نعيش اليوم زمناً دمرت فيه أُمم بكاملها و عاث فيه التعصب و العنف فساداً، و نمت فيه إيديولوجيات متطرفة عابرة للحدود تبث روح الحقد و تشعل نار الحروب الأهلية في العديد من

الدول، و لا بد أن يقف الصحفي الموريتاني في مثل هذا السياق وقفة تأمل و تبصر ليطرح على نفسه عدة تساؤلات : كيف أمارس قواعد المهنة الصحفية دون أن ألحق بالبشرية جسيم الضرر ؟ أم كيف

نوفر المعلومة و نصدق الخبر دون أن نتخلى عن قيمنا الإنسانية ؟ أليس من واجبنا الأخلاقي أن نوفق بين حرية الإعلام و مسؤولية الصحفي ، هل نستطيع أن نوازن الخبر دون الانزلاق في متاهات الدعاية ؟ و كيف ننقل المعلومات بأمانة دون أن نكون أبواقا للمتطرفين؟ بل كيف نحمي مصادر الخبر دون أن نكون متمالئين مع من يوصفون بالإرهاب ؟

في مثل هذه الظروف يبقى الضبط الذاتي بتحكيم الضمير و القيم و النظر في عواقب الأمور السبيل الوحيد إلى ممارسة مسؤولية لهذه المهنة الصحفية النبيلة.

و في هذا الإطار تسعى السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية جاهدة إلى تأطير و مواكبة الصحافة في تطلعها إلى الحرية و الاستقلالية و المسؤولية و احترام المبادئ و الأخلاق المهنية.

لقد قطعنا في السلطة العليا أولى الخطوات نحو تحقيق الأهداف التي ننشدها حيث عكفت مؤسستنا في البداية على ذاتها منظمة عدة ندوات داخلية بهدف تمكين أعضائها و أطرها من التعمق في فهم المبادئ التي تؤسس عمل الضبط و التنظيم و التشريعات التي تحكمه. و كانت هذه الندوات فرصة لوضع خبرات أعضاء المجلس و أطر السلطة تجاربهم تحت

تصرف الجميع في المؤسسة. لقد استطعنا سويا أن نخلق فضاء لتزاحم الأفكار و تبادل التجارب، و أن نستحدث نظاما للتواصل داخل المؤسسة يشكل مكسبا ثميناً لا بد من المحافظة عليه.

و من جهة ثانية لم تألوا السلطة جهداً في متابعة احترام المبادئ و القواعد المهنية، فأجرت عدة لقاءات للتشاور مع وسائل الإعلام، و بينت بجلاء مكانم الضعف و مواقع الخلل، كما أصدرت بيانا صحفياً ينذر وسائل الإعلام بالوفاء بالتزاماتها القانونية و الأخلاقية و باحترام التعددية و التنوع و الحرية المسؤولة التي لا يمكن بدونها أن يتحقق مناط حرية الصحافة و حرية التعبير .

و على مستوى آخر ركزت السلطة العليا على توثيق عرى التعاون الدولي حيث شاركت بشكل فعال في اجتماعات الشبكة الفرانكفونية لهيئات الضبط الإعلامي و شبكة هيئات الضبط المتوسطية . وكان من ثقة هذه الهيئة بمستوى مشاركة مؤسستنا أن انتخبت بلادنا في منصب نائب الرئيس ثم الرئاسة الدورية لهذه الشبكة الدولية الهامة .

و ثمرة للتعاون مع سلطة التنظيم الشقيقة في المملكة المغربية تم اقتناء مؤسستنا لنظام متطور لمتابعة و توثيق برامج الإعلام السمعي البصري مما كان له الأثر الكبير في تمكيننا من متابعة وسائل الإعلام السمعي البصري خلال فترة الانتخابات ضمن إطار مهمتنا التنظيمية اليومية.

حمود ولد امحمد

مقدمة

2



١١. مقدمة

التشريعات والمدونات الأخلاقية فحسب، ولكنها أولا وقبل كل شيء تصدر عن نفحة من وحي الضمير وتجلى من تجليات ثقافة الصحفي ومدى إدراكه لرهائآت الحرية التي يتمتع بها وانعكاساتها على المصلحة العامة وعلى الأمن والنظام العام.

ويتجلى هذا الطابع المعقد كذلك فيما يشهده قطاع الصحافة باستمرار من تطور مذهل وتحولات سريعة بفعل التقدم الكبير في تقنيات الإعلام والاتصال التي تحطم كل الحواجز، وتخرق الحدود الجغرافية والقانونية والسيادية. فمذ ظهور الألياف البصرية والبث عبر الأقمار الاصطناعية، تدفق المد الإعلامي الإلكتروني عبر العالم، وغمر الصوت والصورة أرجاء المعمورة في تحد سافر للقوانين التقليدية التي تطبق عادة في حيز محدود هو التراب الوطني، الذي ظل يشكل مجال سيادة الدول.

إن هذه التحولات التكنولوجية المذهلة، وما رافقها من تلاشي الحدود بين التخصصات، وتقاطع الأطر القانونية المختلفة، لتزيد الطين بلة وتجعل الحقل الإعلامي فضاء مربكا تحارب به سُلط الضبط وتشيب له نوائب المنظمين. ذلك أن قطاع الاتصال يزداد صعوبة يوما بعد يوم، وينتج من المفاجآت ما يقوض باستمرار أدوات التنظيم القديمة، وينسف قواعد الضبط المألوفة، نابذا دقة المفاهيم الأكاديمية ومزعزعا أسس المنطق القانوني التقليدي.

ومن الطبيعي في قطاع هذه ميزاته أن تكون الإكراهات أعتى والصعوبات أكبر إذا غابت المهنية، وانعدم الحس القانوني كما هي الحال اليوم في موريتانيا، حيث تظهر مؤسسات الإعلام الناشئة وهي تعاني انعداما في الخبرة، ونقصا في التكوين المهني وغيابا لثقافة القانون في بيئة اجتماعية لا أثر فيها يذكر لمورث إعلامي مهني ولا لتقاليد صحفية راسخة.

في مثل هذه الظروف كان لا بد للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية أن تتكيف مع الوضع، وأن تتجاوب مع الطابع الاستثنائي لقطاع الإعلام والاتصال. لذلك حددت، خلال السنوات الأربع

إن عمل الضبط والتنظيم مهمة صعبة تقتضي التحكيم الموضوعي والسهر بكل حياد وتجرد على السير الصحيح والنمو المطرد لقطاع من القطاعات الاجتماعية أو الاقتصادية بشكل يضمن توازنه والحفاظ على مصالح مختلف الأطراف العاملة في مجاله.

و يهدف النشاط الضبطي إلى حماية حقوق الأفراد والمجموعات، وتفادي الممارسات التعسفية و الاحتكارية من خلال السهر على احترام القوانين والقواعد الأخلاقية والمهنية. كما يسهم في ترسيخ الحكامة الراشدة وتفادي النزاعات وضمان التعددية في ظروف تستجيب لمتطلبات حرية التنافس وقواعد ممارستها بشكل شفاف وفي إطار تعددي متوازن ومنظم.

ولئن كان التنظيم مطلبا لا غنى عنه لضبط القطاعات التنموية الأساسية في المجتمعات الديمقراطية ذات التوجه الليبرالي، فإن ممارسته عادة لا تتأتى بكل سهولة، لما يعترضه من مصاعب تتنوع حسب طبيعة القطاع المطلوب ضبطه وجودة الإطار القانوني الذي ينظمه. ولذا تصبح مهمة الضبط والتنظيم في منتهى الصعوبة حين يكون مجال تطبيقها عَمِي المرام وعَر المسالك كما هي الحال بالنسبة للحقل الإعلامي.

ذلك أن قطاع الاتصال مجال بالغ التعقيد بما يميزه من جمع بين النقائص وتعارض في المتلازمات وتنافر في بعض المفاهيم، مما أكسبه طابعه الحساس وجعله معقدا صعب المنال. فمهنة الصحافة، مثلا، تجمع بين حرية التعبير وما يلزمها ويقيدها من حق في الحصول على أخبار صحيحة موضوعية ونزيهة. كما أن ممارسة العمل الصحفي تقتضي بالضرورة التوفيق بين الحق في الإعلام وحرية التعبير وبين حقوق وحرّيات أخرى لا تقل قيمة ولا أهمية. ولأن عمل الإعلام يجمع متلازمتي «الحرية والمسؤولية» فهو على الدوام يستدعي الضمير المهني والوازع الأخلاقي والقدرة على الرقابة الذاتية وغيرها مما لا تتوفر أدوات ضبطه لدى جهات التنظيم المكلفة بالقطاع؛ لا لئّن مسؤولية الصحفي لا تنبع فقط من

العليا على أداء مهامها الضبطية بشفافية وحياد واحترام لقيم التعددية والإنصاف والعدالة (انظر الشهادات المرفقة).

ومن جهة ثانية، قامت السلطة العليا بدعم جهود اللجنة المكلفة بصندوق دعم الصحافة الخاصة الموريتانية، التي تزاوّل عملها في مقر « الهابا ». وقد تم توزيع موارد هذا الصندوق للمرة الرابعة وفق معايير موضوعية، شفافة ومحددة سلفا، حيث استفادت منه خلال سنة 2014 مثلا مائة وثمان وستون (168) مؤسسة إعلامية. كما ساهم الدعم العمومي للصحافة في تعزيز قدرات الصحفيين ووسائل الإعلام، ودعم نشاطات النقابات والمنظمات المهنية في القطاع.

ولقد كان لاقتناء السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية معدات تقنية عالية الجودة خلال السنوات الأخيرة، أثر إيجابي كبير على إنجاز مهام المتابعة والرقابة وضبط القطاع. حيث مكنت منظومة المتابعة الآلية HMS من تسجيل وتوثيق البرامج التي بثتها جميع المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية خلال السنوات 2013 و 2014 و 2015. كما أن هذه الأداة الحديثة فائقة الدقة أتاحت للمصالح الفنية بالهيئة حسابا آليا لزمّن البث والتدقيق في مدى احترام وسائل الإعلام للتعددية والحصص المخصصة لكل مرشح على حدة وللأحزاب السياسية والحكومة والمجتمع المدني واللغات الوطنية والتنوع الثقافي.

وفي مجال التعاون سعت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية إلى نقل صوت موريتانيا وإشاعها الإعلامي عبر حضور المحافل الضبطية عبر العالم، و توثيق الروابط وتعزيز العلاقات مع نظيراتها على المستوى الإقليمي والدولي. ويؤكد انتخاب السلطة العليا في منصب رئيس شبكة سلط تنظيم البلدان المجاورة للبحر الأبيض المتوسط، مدى الثقة التي تحظى بها هيئة التنظيم الموريتانية لدى شركائها في الجنوب والشمال.

تلك هي أبرز مضامين هذا التقرير الذي يستعرض حصيلة نشاطات السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية خلال فترة انتداب مجلسها للسنوات الأربع الماضية وما بذلته من جهود في السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإعلام و تنظيم وتطوير قطاع الاتصال.

الماضية، رؤية استراتيجية ومنهجية مكنتها من رفع بعض التحديات التي يمكن أن تعيق تنفيذها لأول إصلاح في البلاد؛ يستهدف تحرير القطاع السمعي البصري. وكان دافع السلطة العليا هو ضمان نجاح هذا الإصلاح الإعلامي، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لموريتانيا، ولترسيخ الممارسة الديمقراطية في البلاد، دون بتر أي عضو من أعضاء الجسم الإعلامي بحظره أو سحب رخصته ودون أن يُدَنَس المسار بالإجراءات العقابية النابية، حتى ولو كان القانون يخول ذلك.

ومن أجل مواكبة الصحافة الموريتانية الناشئة، وفي سبيل إنارة الطريق أمام أولى خطوات المتعهدين في المجال السمعي البصري بعد تحرير القطاع، قامت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بتبني منهج يقوم كما يبينه هذا التقرير على التوقع والتكيف مع متطلبات الساعة ومقتضيات المحيط؛ فاتبعت أسلوبا يؤثر المقاربة التربوية على الخيار التأديبي استجابة للحاجات الآنية لمحيطها الإعلامي والاجتماعي.

وقد نال منهج السلطة العليا حظا من التوفيق، حيث اتخذت خلال السنوات 2013، 2014 و 2015 جملة من القرارات والنشاطات الضبطية، لقيت ارتياحا كبيرا وقبولا واسعا على مستوى الأسرة الإعلامية، مما فرض مستوى كبيرا من احترام التعددية والتنوع، وانفتاحا واسعا لوسائل الإعلام بما يعكس مختلف تيارات الفكر والرأي، والتزام الصحفيين - في أغلب الأحيان - بالنصوص التي تنظم القطاع وقواعد المهنة الإعلامية.

ولا شك أن الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 والاستحقاقات التشريعية والبلدية لسنة 2013 شكلتا مرحلة حاسمة في عملية ضبط المشهد الإعلامي بالنسبة للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية؛ حيث استطاعت كسب الرهان بفضل التشاور المستمر وتحسيس الصحفيين وتعبئتهم حول حساسية الفترات الانتخابية وضرورة تغطيتها بشكل مهني ومتوازن. وبفضل هذه الجهود تم تكريس التعددية واحترام قواعد الإنصاف والمساواة، كما سُجِّل مستوى مقبول من التوازن والحياد والموضوعية في التغطية الإخبارية. وقد عبر المترشحون لانتخابات 2013 و 2014 عن كامل ارتياحهم لتعاطي الإعلام مع سير الحملات الانتخابية وشكروا السلطة

3

أبرز نشاطات مجلس السلطة





III. أبرز نشاطات مجلس السلطة

و توزيع صندوق دعم الصحافة الخاصة
الموريتانية، الرامي إلى تعزيز قدرات وسائل
الإعلام الوطنية؛

- إعداد ونشر التقارير السنوية التي
تصدرها السلطة العليا للصحافة والسمعيات
البصرية؛

- الإشراف على إعداد المسوح السنوية حول
أوضاع الصحافة في البلاد؛

- دراسة اقتراحات تعيين المديرين العامين
لمؤسسات الخدمة العمومية الإعلامية
والمصادقة عليها؛

- تنفيذ صلاحيات السلطة العليا للصحافة
والسمعيات البصرية في مجال التحري
والبحت و الدراسات والمسوح؛

- تطبيق العقوبات على مخالفات النصوص
القانونية والتنظيمية والمخالفات المتعلقة
بمضامين ومقتضيات الرخص والأذون
ودفاتر الشروط؛

- اتخاذ الإجراءات لحل النزاعات المرفوعة
أمام السلطة وإبرام الصلح بين المتنازعين.

يشكل مجلس السلطة هيئة التوجيه القرار لنشاطات
السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.
ويتألف من ستة أعضاء من بينهم الرئيس. وقد
نظم هذا المجلس خلال فترة انتدابه الأخيرة عدة
دورات انبثقت عنها قرارات و مداولات هامة حددت
ووجهت جميع نشاطات الضبط والتنظيم. ويمكن
إجمال أبرز مهام مجلس السلطة خلال السنوات
الأربع الماضية فيما يلي :

- تحديد التوجيهات العامة للسلطة العليا؛

- إعداد الدعوات إلى الإشعار بالرغبة في
إنشاء المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية؛

- إقرار ميزانية السلطة العليا وخطط
عملها السنوية؛

- السهر على ضبط وتنظيم المشهد
الإعلامي الوطني أثناء الفترات العادية
والحملات الانتخابية؛

- المصادقة على الهيكلية الإدارية للمؤسسة
وعلى نظامها الأساسي والنظام الداخلي
وبرامج الاكتتاب ونظم التعويضات
والامتيازات الخاصة بالعمال؛

- دعم جهود اللجنة الوطنية المكلفة بتسيير

4

نشاطات السلطة





VI. نشاطات السلطة

مهام الرقابة وإعداد المسوح

إحصاء المؤسسات الإعلامية:
سجلت خلال سنة 2015 تزايداً في المؤسسات الإعلامية التي بلغ عددها مائتين وثمان وأربعين (248) مؤسسة صحفية تضم :

- متعهدين اثنين للخدمة العمومية في المجال السمعي البصري يصدران عدة خدمات إعلامية؛
- 10 متعهدين خواص في المجال السمعي البصري؛
- 37 جريدة ورقية؛
- 144 موقعا إلكترونيا؛
- 43 جريدة ذات طبعتين ورقية وإلكترونية؛
- 15 منظمة مابين جمعوية و نقابة صحفية.

من أجل تنفيذ مهامها المتعلقة بالدراسات والرقابة، أوفدت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية خلال السنوات الأخيرة بعثات تقنية لزيارة مقرات ومنشآت وسائل الإعلام الوطنية. وقامت هذه الفرق بوضع تقارير سنوية ضمنيتها نتائج مسوحها الميدانية في دراساتها حول وضعية المشهد الإعلامي الوطني.

وقد تصدرت بلادنا القائمة العربية في مجال حرية التعبير لدى العديد من المنظمات الدولية، وذلك بفعل تعزيز المدونة القانونية الداعمة لحرية الإعلام والتعبير. وقد أظهر هذا المسح جملة من المعطيات من أبرزها:

موضوعية، وعقودها -إن وجدت- فهي ناتجة غالبا عن عوامل ذاتية، وليس بسبب انتشار وسيلة الإعلام وتأثيرها على الجمهور ، ولا لحجم سحب الصحف وتوزيعها.

ولا شك أن هذه الوضعية تقتضي العمل على تنظيم قطاع الإشهار وفق معايير قانونية دقيقة، تسمح بالمزيد من الشفافية والوضوح في العلاقة التي تربط الصحافة بالمؤسسات العمومية والخصوصية، وبالمعلنين عموما، ليساعد ذلك على ترسيخ المهنية والاستقلالية في العمل الصحفي.

التجمعات الصحفية

يتزايد يوما بعد يوم الوعي لدى العاملين في الحقل الإعلامي بضرورة التكتل في إطار تجمعات صحفية، مما ضاعف أعداد الروابط والنقابات والاتحادات الإعلامية في السنوات الأخيرة . ويبلغ اليوم العدد الإجمالي للروابط والاتحادات المسجلة لدى السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية خمسة عشر (15) تجمعا صحفيا ما بين رابطة ونقابة وجمعية.

وتعتبر هذه الروابط شريكا أساسيا للسلطة العليا في العمل على الضبط الذاتي ، وترسيخ حرية التعبير وتوظيفها توظيفا إيجابيا، والمحافظة على الضوابط والأخلاق المهنية في العمل الإعلامي.

المشاكل الهيكلية التي يعاني منها قطاع الإعلام

- يمكن تلخيص السمات العامة المشتركة للمؤسسات الإعلامية على النحو التالي :
- غياب رؤية إستراتيجية واضحة لدى عدد من المؤسسات الإعلامية؛
- مشاكل هيكلية تتعلق بنقص الموارد البشرية وضعف البنيات المالية والاقتصادية لعدد من المؤسسات الصحفية؛
- النقص الحاد في تكوين الصحفيين؛

الالكترونيا منها مائة وأربعة وأربعون (144) موقعا منفردا وثلاثة وأربعون (43) موقعا تابعا لجريدة ورقية. كما ظهر خلال هذه الفترة ثلاثة وعشرون (23) موقعا إخباريا جديدا، في حين توقفت بعض المواقع عن الظهور وتحول موقع واحد إلى جريدة ورقية.

ما زال سحب الجرائد قليلا ومبيعاتها ضعيفة. ويرجع ذلك لعدة عوامل اقتصادية وتقنية، كما يعود كذلك إلى أثر المنافسة؛ حيث يرى البعض أن تزايد المواقع الإلكترونية وسرعتها في نقل الأخبار سببت تناقصا في عدد الجرائد أو تحول بعضها إلى مواقع إخبارية.

أما توزيع الصحف فمحدود ومحصور في مركز مدينة نواكشوط. ويقتصر نشاط التوزيع اليوم على مؤسسة واحدة هي وكالة 15/21، وذلك بعد انسحاب وكالة MAPECI من هذا النشاط، مكتفية بتوزيع جريدة نواكشوط انفو الصادرة عن الوكالة نفسها. وتقوم الوكالة الموريتانية للأنباء بتوزيع يوميي الشعب و أوريزون في عواصم الولايات كما توفرها لمختلف المشتركين.

البث السمعي البصري وتوزيع الصحف

تتولى شركة البث الموريتانية خدمات الإرسال والبث في معظم مناطق الوطن عبر الشبكات الهertzية الأرضية وعبر الأقمار الاصطناعية. ويقوم المتعهدون الإعلاميون بنشر برامجهم السمعية البصرية على الانترنت.

الإشهار والاشتراكات

يعتبر الإشهار من أهم الموارد التي تعتمد عليها الصحف عادة، إلا أن السوق الإشهارية في موريتانيا ضيقة وإسهامها في دعم الصحافة ضئيل. كما أن أسعار الإعلان والاشتراكات لا تخضع لضوابط

كما سعت السلطة العليا -وعيا منها بأهمية قطاع الإعلام ودوره الكبير في ترسيخ الديمقراطية الناشئة- إلى القيام بدور فاعل من خلال هذه الشراكة في مجهود التعبئة حول إسهام القطاع في صون المكسب الديمقراطي ودفع عجلة التنمية عن طريق تثمين الموارد البشرية والتكوين والتأهيل المهني وعصرنة المؤسسات الإعلامية العمومية والخصوصية.

وفي هذا الإطار نظمت السلطة العليا خلال السنوات الأربع الماضية سلسلة من الورشات واللقاءات التشاورية والأيام التكوينية والتفكيرية لصالح الصحفيين ومسؤولي الهيئات الإعلامية والنقابات والأحزاب السياسية ورابطات الصحفيين وممثلي الإدارة العمومية والمجتمع المدني. وقد تناولت هذه اللقاءات عدة مواضيع من أبرزها :

الضبط والتنظيم: مفهومه وأبعاده

سعيا إلى تعريف الصحفيين على معنى الضبط ودوره بصفته مفهوما جديدا على الساحة الإعلامية الوطنية، نظمت السلطة العليا خلال السنوات الماضية ندوات فكرية حول الضبط أو التنظيم : مفهومه وأبعاده. وقد مكنت هذه الندوات من تعريف المشاركين على مفهوم الضبط وأهدافه وأساليبه وعلى دور هيئة تنظيم المشهد الإعلامي التي يعكس إنشاؤها مستوى متقدما من التطور في عملية تحرير وسائل الإعلام وترجم إرادة سياسية مستجيبة لمتطلبات الليبرالية المرتكزة على المنافسة المشروعة في محيط تعددي منظم وشفاف.

وقد استنتج المشاركون أن أي هيئة تنظيم تريد النجاح في مهمتها يجب أن تحترم عددا من المبادئ الأساسية كالاستقلالية والمصادقية والحياد والشفافية والإنصاف والمسؤولية... إلخ .. وفيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار درس المهتمون بالشأن الإعلامي ما يمليه مبدأ العدالة على كل سلطة ضبط لتكون قراراتها واقعية ومنطقية، منصفة وموافقة

- مضامين لا تستجيب غالبا لتطلعات الجمهور؛
- عدم انتظام صدور الجرائد واقتصار توزيع الصحافة على مستوى نواكشوط؛
- توزيع غير مضبوط للحصص الإشهارية والاشتراكات، بسبب غياب قانون ينظم سوق الإشهار في مجال الصحافة؛
- ندرة المعطيات والدراسات المتوفرة حول القطاع الإعلامي؛
- تأخر توقيع متعهدي الخدمة العمومية السمعية البصرية على دفاتر الشروط وعقود البرامج؛
- ضيق سوق الإشهار و ضآلة إسهام هذا القطاع في إيرادات وسائل الإعلام الوطنية.

مواكبة تطور وسائل الإعلام

الشراكة وتعزيز قدرات وسائل الإعلام ركزت السلطة العليا خلال السنوات الماضية ضمن مواكبتها لوسائل الإعلام في مسار تطورها وفي تطلعها إلى الحرية والاستقلال والمهنية واحترام القانون، على تعزيز الشراكة منهجا للتسيير، ونموذجا مبتكرا للضبط والتنظيم، يلائم وضع صحافة وليدة هشة، تفتقر إلى التجربة والكفاءة المهنية.

ومن خلال هذه الشراكة بدأت السلطة العليا منذ سنة 2012 عملية تشاور واسع وتبادل مستمر مع وسائل الإعلام ومستخدميها لإقامة علاقات ثقة بين مختلف الفاعلين في القطاع، وتحديد وتلبية الحاجات الملحة في مجال دعم المؤسسات الإعلامية. وقد أرادت هيئة التنظيم من خلال هذه الشراكة تجسيد الأولوية التي توليها السلطة لمواكبة وسائل الإعلام في تطورها نحو صحافة مهنية قادرة على أداء مهام الخدمة العمومية المسندة إليها، والعمل على تحقيق المصلحة العامة وترسيخ القيم الجمهورية.

للنظم المعمول بها.

نظام وسائل إعلام للخدمة عمومية يجب عليها احترام حق المواطن في الحصول على الأخبار وفي التعبير بحرية عن رأيه، وتلتزم بمراعاة التنوع الثقافي واللغوي ونشر الأخبار بموضوعية وبث البرامج والأخبار التي تعكس تعدد تيارات الفكر والرأي.

تقنيات تقديم البرامج الحوارية في الإذاعة والتلفزيون

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المهنية لدى الصحفيين، نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بالتعاون مع شركائها في التنمية دورات تكوينية حول تقنيات إعداد وتقديم البرامج الحوارية في الإذاعة و التلفزيون. وقد استفاد من التكوين عدد من الصحفيين الشباب في البلدان المغاربية من بينهم صحفيون من موريتانيا، والجزائر، وتونس والمغرب.

وفي هذا السياق قُدمت للمشاركين عروض و حصص تدريبية حول دور الإذاعة في شبكة الإعلام الجديد وتقنيات إنتاج البرامج السمعية البصرية شكلا ومضمونا، خصوصا تحضير وإنعاش وإدارة البرامج الحوارية في كل من التلفزيون والإذاعة. كما اطلع المستفيدون من التكوين على القواعد العامة لعمل الضبط ومهام سلط التنظيم و تجاربها في بلدان الفضاء المغاربي في مجال البرامج الحوارية التلفزيونية والإذاعية.

وفي نهاية التكوين استفاد الصحفيون من بعض الأعمال التطبيقية مكنت من اختبار قدراتهم في الميدان وترسيخ معارفهم النظرية والتطبيقية في مجال إنتاج البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزيونية والبرامج الثقافية والتربوية و العناية بمضامينها وطرق تقديمها.

وتعرف المشاركون على الدور المنوط بالضبط والتنظيم في دولة ديمقراطية تعددية، وما يرمي إليه من ضمان تنوع المتعهدين الإعلاميين وتسيير التوازنات الحساسة في القطاع. وأعرب الصحفيون والمهتمون بالشأن الإعلامي عن تقديرهم لأهداف الضبط والتنظيم الرامية إلى صون التعددية وحماية حقوق الأفراد والجماعات وتفاذي الممارسات التعسفية والاحتكارية.

تعميم القوانين والنظم المعمول بها

من أجل تعميم التشريعات التي تحكم القطاع الإعلامي وتعريف الصحفيين على مبادئها وأحكامها، نظمت السلطة العليا لقاءات وأياما تفكيرية حول قانون حرية الصحافة المؤسس لحرية التعبير والحريات الصحفية في البلاد، والقانون رقم 045-2010 الصادر بتاريخ 26 يوليو 2010 المتعلق بالاتصال السمعي البصري الذي وضع نهاية للاحتكار في القطاع والقانون المنشئ للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.

وكانت هذه الورشات فرصا لتعميق معارف المشاركين بأحكام هذه القوانين التي تحدد المبادئ والقواعد العامة المنظمة لقطاع الإعلام استجابة لرغبة أكيدة في توسيع مجال الحريات الصحفية. كما اطلعوا على النصوص التي تحدد لأول مرة في تاريخ البلاد الإطار القانوني للاتصال السمعي البصري وتخضع المتعهدين لأنظمة ثلاثة هي: نظام الرخصة ونظام الإذن ونظام التصريح.

كما مكنت هذه اللقاءات الصحفيين ومسؤولي وسائل الإعلام من فهم الالتزامات المحددة في النظم القانونية الجديدة التي تحكم المؤسسات العمومية للاتصال السمعي البصري. حيث تم بيان ما يلزم به القانون الجديد رقم 045-2010 من تحويل هذه المؤسسات من نظام وسائل إعلام للدولة إلى

مسؤولية الإعلام أثناء الفترات الانتخابية

من أجل التأكيد على حساسية الفترات الانتخابية وما تمليه على الصحفيين من ضرورة التحلي بالمسؤولية والحرص على حفظ النظام وصون السلم الاجتماعي، نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية أياما تحسيسية حول دور وسائل الإعلام في الفترات الانتخابية، شارك فيها عدد من الخبراء الوطنيين والدوليين وجمع من الإعلاميين، فضلا عن ممثلين عن السلطات العمومية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني.

قدمت خلال هذه اللقاءات دراسة المدونة الانتخابية في موريتانيا وطبيعة تغطية الانتخابات في وسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية والخاصة، ودور الصحافة في الفترات الانتخابية الحساسة وتقنيات التغطية المهنية للانتخابات ونماذج من تجارب دول المنطقة في مجال ضبط الإعلام أثناء الفترات الاستثنائية.

وقد مكنت هذه الندوات من التهاور المباشر والتشاور المثمر بين مختلف الفاعلين في الحقل الإعلامي لاسيما الصحفيون وممثلو الأحزاب السياسية. وقد بين هؤلاء أهمية دور وسائل الإعلام في الفترات الانتخابية، باعتبارها شاهدا محايدا على الانتخابات، وموفرا رئيسيا للأخبار التي يضيف صدقها ونزاهتها وحيادها على الانتخابات مسحة من الصدقية. كما تعرف الإعلاميون على أهم قواعد التغطية الإعلامية للفترات الانتخابية، التي يجب أن تحترم النصوص والقواعد المهنية التي تحكم العمل الإعلامي، وأن تشمل أخبارا دقيقة تنير الناخب حول برامج الأحزاب السياسية والمرشحين والنصوص المنظمة للانتخابات، وأسسها المرجعية الدستورية، وترسخ الوعي والسلوك المدني و تبين كذلك أهمية التصويت، وضرورة أداء الواجب الوطني الانتخابي، وتحديد من يحق لهم

الانتخاب ومن يجوز لهم الترشح، فضلا عن جدولة الاستحقاقات الانتخابية وشكل وطريقة التصويت، وأماكن مكاتب الاقتراع، وسحب بطاقات التصويت، ومهام اللجنة المستقلة للانتخابات وصلاحياتها، ودور سلطة فض النزاعات الانتخابية.

الإعلام والسلوك المدني الانتخابي

سعيًا إلى ترسيخ الوعي بدور الإعلام في نشر ثقافة المواطنة والسلوك المدني لاسيما أثناء الفترات الانتخابية، نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بالتعاون مع شركائها أياما تفكيرية حول «الإعلام والسلوك المدني الانتخابي»، شارك فيها صفة من الإعلاميين والخبراء في مجال الاتصال والقانون، فضلا عن اللجنة المستقلة للانتخابات، والمعنيين بالشأن الانتخابي من سلطات عمومية وأحزاب سياسية ومجتمع مدني وشركاء في التنمية.

حضر هذه اللقاءات عدد من الشخصيات السامية بينهم أعضاء في الحكومة ومن السلك الدبلوماسي وشركاء التنمية ورؤساء سلط الضبط والتنظيم والعديد من رؤساء وممثلي الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني.

كانت هذه الأيام التفكيرية فرصة للتشاور ولتبادل الآراء والرؤى حول أبرز القضايا التي تهم الإعلام الوطني، سعيًا إلى نقل الخبرات والتجارب وتفعيل





والتطبيقية. وقد مكنت النقاشات من تزاوج الأفكار والتفاعل بين المشاركين الذين تدارسوا العروض المقدمة وناقشوا أهم مضامينها، مستنطقين مختلف الأبعاد المرتبطة بالوعي المدني ودور الإعلام في تربية المواطنة ونشر ثقافة الديمقراطية. وقد أجمع المشاركون على أهمية دور الصحفيين في تنمية الوعي الانتخابي، وصون المكسب الديمقراطي والإسهام في عملية التنمية. وأكدوا ضرورة نشر ثقافة المواطنة وتغطية الفترات الانتخابية بموضوعية وحياد ومهنية. كما حثوا الصحفيين على الاجتهاد في أداء الدور المنوط بالإعلام في مجتمع ديمقراطي؛ خصوصا أثناء الفترات الانتخابية التي تتطلب تنوير الرأي العام وترقية السلوك المدني الانتخابي، وتنقيف المواطنين حول آليات الانتخابات.

وتطوير العمل الإعلامي وتحسين أداء الصحفيين وتذكيرهم بالدور المنوط بالإعلام في مجتمع ديمقراطي تعددي، خصوصا ما يتعلق بتنوير الرأي العام، وترقية السلوك المدني، وتنقيف المواطنين وإرشادهم إلى المشاركة الصحيحة في الانتخابات، بما يوفره الصحفيون من أخبار موضوعية، وإرشادات عملية، يستأنس بها الناخب في اتخاذ قراره وتحديد خياره الانتخابي.

وقدمت خلال هذه الأيام التفكيرية عدة عروض تطرق أهمها إلى النصوص المنظمة للانتخابات في موريتانيا، والوعي المدني الانتخابي: مفهومه وأبعاده ورهاناته، وثقافة الديمقراطية والتهديب المدني، والنفاذ إلى المعلومات، وأثر الشائعة أثناء الحملات الانتخابية، وتقنيات الريبورتاج في الفترات الانتخابية.

وأشفعت هذه العروض بنقاشات أثرت المواضيع التي تم التطرق إليها، وسبرت أغوارها النظرية



حرية الإعلام ومسؤولية الصحفي

وبهذه المناسبة تدارس الإعلاميون الموريتانيون عدة مواضيع من بينها مسؤولية الصحفي في التعاطي مع أطراف النزاع والتغطية الإعلامية للنزاعات بين منطقتي المواطنة ومغريات السوق والضبط الذاتي للصحافة في الفترات الاستثنائية والتنظيم والضبط الذاتي أثناء الفترات الاستثنائية.

وقد نوه المشاركون بأهمية الموضوع مبينين أن مسؤولية الصحفي لم تزل عبر تاريخ الصحافة أحد المحاور الشاغلة في العمل الإعلامي لما يترتب عن ثنائية حرية الصحافة ومسؤولية الصحفي من تأثير كبير على مكانة الصحفي وعلاقته بالمجتمع، وعلى خدمة المهنة الإعلامية للمصلحة العامة. كما بينوا أن مقصد حرية الصحافة هو تكريس حق المواطن في الإعلام والتعبير، وتنوير الرأي العام، وصون حقوق الإنسان؛ خدمة للديمقراطية، وحماية للقيم وثوابت الأمة. أما مسؤولية الصحفي فجسيمة، لا تنبع من القوانين والمواثيق الأخلاقية فحسب، بل يملئها الضمير المهني وشخصية الصحفي ومستوى وعيه وثقافته وإدراكه لمقصد هذه الحرية ولأبعاد ما تخدم به النفع العام.

من أجل ترسيخ روح المسؤولية لدى الإعلاميين نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، أياما تفكيرية حول «الحرية ومسؤولية الصحفي». وقد جاء تنظيم هذه الندوات خلال تجربة صحافتنا الفتية في تغطية النزاع المسلح الذي اندلع سنة 2012 في الشمال المالي على حدودنا الشرقية، والذي شكل جزءا مما يعيشه العالم اليوم من حروب مدمرة تبديد الشعوب والدول بسبب التعصب والعنف وإيديولوجيات متطرفة عابرة للحدود تبث روح الحقد وتشعل نار الحروب الأهلية في العديد من البلدان.

تجاوبا مع هذا الظرف الإقليمي المتأزم، رأت السلطة العليا، أن يجتمع المهنيون والمعنيون بالشأن الإعلامي للتفكير حول الأسس النظرية والقانونية للحق في الإعلام، ومقاصد حرية الصحافة والبعد الأخلاقي للرسالة الإعلامية واستخلاص ما يمكن الصحفي الموريتاني من التوفيق بين ما هو متلائم بالضرورة من الحرية والمسؤولية.



طبيعة والزامات الخدمة العمومية

نظمت السلطة العليا أياما تفكيرية حول طبيعة وإلزامات الخدمة العمومية الإعلامية السمعية البصرية. مكنت هذه الندوات الصحفيين والمشاركين من التعرف على مفهوم المرفق العمومي ومميزاته الأساسية وأبعاد ورهانات خدماته، مُنَزَّلة على واقع قطاع الإعلام الموريتاني. وقد أنعشت هذا اللقاء صفوة من الخبراء والمختصين الموريتانيين في القانون والاتصال السمعي البصري، فقدموا عروضاً حول نظرية المرفق العمومي؛ أبعادها ورهاناتها، وطبيعة الخدمة العمومية الإعلامية والتزاماتها وكذلك التزامات المتعهدين الخواص في مجال الخدمة العمومية، والهيكل الجديدة لوسائل الإعلام العمومية السمعية البصرية.

وأتاح هذه اللقاءات التفاعل وتزاحم الأفكار بين المحاضرين والمشاركين الذين تدارسوا نظرية المرفق العمومي وتأصيلها في الفقه الإسلامي

وأجمع الصحفيون والمعنون بالشأن الإعلامي على أن حرية التعبير والإعلام ضرورية في كل وقت وفي جميع الأحوال لكل مجتمع ديمقراطي. ولا يمكن بأي حال قبول الحد من هذه الحرية مهما كانت الظروف، إلا أن كل صحفي مسؤول أمام الله، ثم أمام ضميره ومجتمعه عن ما ينجم من عواقب وخيمة عن كل ما ينشره، حتى لو أّسم عمله بالموضوعية والحياد وحتى لو كان ناقلاً لحديث غيره. ونبه المشاركون على أن هذه المسؤولية تعظم بحسب الزمان والمكان، لاسيما في أوقات الأزمات وفترات الحملات الانتخابية وتغطية النزاعات المسلحة، حيث يكون الصحفي أهلاً لتضميم الجراح، ورأب الصدع، ولمّ الشمل، وقد يكون مسؤولاً أحياناً عن إثارة الفتنة وإشعال نار الحقد وتعميق الشرخ الاجتماعي. كما ذكروا بمأس إنسانية وفواجع بشرية عديدة شهدتها التاريخ المعاصر وكان مصدرها غياب الشعور بجسامة هذه المسؤولية لدى بعض الصحفيين.



مهنية وأخلاقية تقتضي العمل على تحقيق النفع العام وذلك بتوفير الأخبار بشكل موضوعي ومحايدين ومستمر، وإسماع صوت المواطن وإعطاء فرص التعبير بعدالة وإنصاف لكل الفاعلين السياسيين وهيئات المجتمع المدني.

التحول إلى التلفزيون الرقمي الأرضي

نظمت السلطة العليا لصالح الصحفيين ومسؤولي وسائل الإعلام ومستخدميها ورشات ولقاءات للتعريف بالتلفزيون الرقمي والتحول العالمي الوشيك إلى هذه التقنية الجديدة. مكنت هذه اللقاءات من شرح جملة من المصطلحات المتعلقة بقطاع المواصلات والتلفزيون الرقمي، كما عرفت العاملين في الحقل الإعلامي بالسياق التاريخي للتكنولوجيا الرقمية التلفزيونية. واطلع المشاركون فيها على تاريخ إنشاء سلطة التنظيم المكلفة بالمواصلات وتسيير البث والقانون المنظم لعملها؛ والمتعلق بليبرالية قطاع المواصلات، وإجراءات

والقانوني، وفي سياقها التاريخي والميداني، مبينين أن تقنين المرفق العام جاء تجاوبا مع المتطلبات والرهانات التي رافقت نظرية الليبرالية الاقتصادية والعولة، بما يخدم المصلحة العامة والديمقراطية وحق المواطن في الإعلام والتعبير وما يكرس مبادئ العدالة والإنصاف ومحو الفوارق الاجتماعية.

كما تعرف الصحفيون بشكل خاص على مختلف الأبعاد المرتبطة بمهام المرفق العمومي الإعلامي في ظل ليبرالية القطاع واستنطقوا النصوص القانونية؛ لاسيما أحكام القانون رقم 45-2010 المتعلق بالاتصال السمي البصري لتحديد مفهوم المرفق العمومي الإعلامي وإسهامه في تحقيق المصلحة العامة سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الإعلامية العمومية أو الخصوصية. وقد حدد المشاركون جملة من المعالم التي تنير الطريق أمام وسائل الإعلام الناشئة في تأدية الخدمة العمومية، وما تفرضه هذه المهمة من الالتزامات على متعهدي الإعلام العموميين والخواص، تخضعهم لقواعد



تنظيم طيف الترددات الوطني.

الانتقالية القصيرة، إلى التلفزيون الرقمي. كما حذرت من عواقب التخلف عن ركب الأمم في هذا المجال الحيوي، وما ينتج عنه من مخاطر غياب الحماية من التشويش وانحسار تدفق المعلومات. وسعياً إلى الإسهام في كسب الرهانات ورفع التحديات، اقترحت السلطة العليا على الحكومة مشروع خارطة طريق للعبور إلى التلفزيون الرقمي مرتكزة على دراسة شاملة تأخذ في الحسبان كل الجوانب والإشكالات القانونية والتقنية والاقتصادية.

كما تم تحسيس الصحفيين ومسؤولي وسائل الإعلام ومستخدميها حول آثار ثورة التقنيات الإعلامية والاتصالية التي دفعت بالعالم من حولنا إلى القطيعة مع العهد التماثلي، والتحضير الحثيث للدخول في عصر الرقمية. وقد اطلع المعنيون على ما يتيح التلفزيون الرقمي للجمهور من وفرة القنوات، وجودة الصوت والصورة، وما يقدمه للمتعهدين من ترشيد الاستثمار واقتصاد الطاقة، فضلاً عن منح سلط التنظيم قدرة تنافسية وثراء في الترددات. وقد تم نقاش وتبيان كل ما يترتب على التحول إلى الرقمية من كلفة لازمة لاقتناء التجهيزات وأجهزة البث الملائمة لهذه التقنية الجديدة.

الدعم المادي لوسائل الإعلام ورابطات الصحفيين

أسهمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في توجيه موارد صندوق دعم الصحافة الخاصة الموريتانية، الذي يوزع كل سنة على المتدخلين في القطاع مبلغ مائتي مليون أوقية وفق معايير موضوعية وشفافة. وقد سعت السلطة إلى أن يصرف هذا الصندوق في تخفيف الأعباء

وفي هذا السياق ذكرت السلطة العليا بالتاريخ الوشيك لتوقف الإشارة التماثلية عالمياً بحلول سنة 2015، وأطلقت أجراس الإنذار داعية إلى العمل الفوري لتحضير نفاذ بلادنا، في هذه المرحلة

التحسيس حول رهانات التنظيم

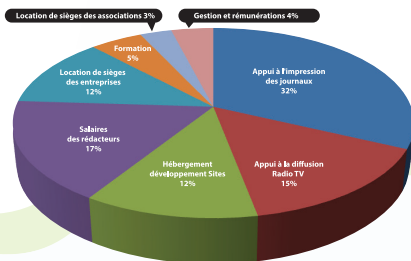
أجرت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية اتصالات مكثفة مع مختلف الشركاء وخاصة النقابات والرابطات المهنية والصحفيين ووسائل الإعلام العمومية والخصوصية وممثلي السلطات العمومية والأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني.

وكانت هذه الاتصالات مناسبة لتأكيد العناية الخاصة والأهمية الكبيرة التي توليها السلطة العليا لترسيخ وتعزيز الشفافية والانفتاح والمسئولية والاستقلال والحياد لدى وسائل الإعلام.

كما قامت السلطة بجهود مكثفة لتحسيس الفاعلين الوطنيين في القطاع والرأي العام عموماً حول أهمية التنظيم والدور الذي يلعبه في بناء مجتمع ديمقراطي تعددي قادر على تحقيق تنمية مستدامة في جو من الاستقرار والسلم الاجتماعي.

وفي هذا الإطار نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية لقاءات وأياماً تفكيرية تم تغطيتها الإعلامية على نطاق واسع حول مفهوم الضبط والتنظيم وأهدافه وآلياته ورهاناته وأبعاده.

وقد مكنت هذه اللقاءات العديد من الفاعلين في قطاع الاتصال ومستخدميه من فهم واستيعاب إشكالية التنظيم بوصفها أداة لضمان التوازن في القطاع الإعلامي مُلزِمة بالشفافية والعدالة والإنصاف بين الشركاء، كما هي أداة لرقابة احترام التشريعات والقواعد المهنية والقيم الاجتماعية والديمقراطية.



عن المؤسسات الصحفية الخاصة، وتعزيز قدرات مهنيي القطاع وتحسين نوعية خدمات وسائل الإعلام، ودعم وجود صحافة نوعية مسؤولة وذات مصداقية. وخلال السنة الجارية تم صرف الصندوق لدعم عدة مجالات منها طباعة الصحف، ودعم البث والتكوين والتسيير والإيجار.

وفي إطار اهتمام السلطة العليا بدعم وسائل الإعلام وتلبية بعض الحاجات الملحة التي تعبر عنها المؤسسات الإعلامية والرابطات الصحفية عند الحاجة، أصدر مجلس السلطة، أثناء مصادقته على الميزانيات السنوية لهيئة الضبط، مداولة تقضي بإنشاء بند في هذه الميزانيات يختص بدعم الصحافة، مما مكن السلطة العليا من توفير دعم مادي لعدد هام من وسائل الإعلام والرابطات والجمعيات الصحفية.

نشاطات الضبط والتنظيم

من أجل الحفاظ على التعددية وتنوع القطاع الإعلامي والسهر على احترام الإجراءات التشريعية والقواعد المهنية، عكفت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية على التحضير لإعداد مختلف متطلبات عملية التنظيم المسندة إليها.

وبما أن مفهوم الضبط والتنظيم حديث في حد ذاته، وقد يرتبط في بعض الأذهان بمحاولة تضيق مجال الحريات الصحفية، كان من الضروري تهيئة المجال للعمل التنظيمي بدءاً بتعريف وتحسيس وسائل الإعلام ومستخدميها حول مقاصد التنظيم ومهامه من أجل أن يدركوا ما تعود عليهم به عملية الضبط من حماية للمؤسسات الصحفية، ومحافظة على التوازنات في القطاع، وسهر على الالتزام بالقانون، وانتهاج الحياد والشفافية، وغير ذلك من العوامل التي هي أساس أي تنظيم.



والصحفيين ومسؤولي وسائل الإعلام حول دورهم الحيوي في الحفاظ على الديمقراطية، وترسيخ قيم الجمهورية وروح المواطنة والتسامح، وصون السلم الاجتماعي، وقبول الآخر، وتهذيب المواطنين وتوجيههم نحو المشاركة الفاعلة في عملية التنمية. وقد اغتنمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية هذه الفرص لتبين للصحفيين ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وتذكركم بالنصوص التي تحمي الصحفي خلال ممارسة مهنته، وتلك التي تحمي الجمهور من القذف والتشهير وغير ذلك من الجنح الصحافية.

ترقية الضبط الذاتي

بما أن الطرف الموريتاني يتميز بوجود صحافة حديثة النشأة ومتواضعة التجربة، رأت السلطة العليا أن تتعاطى مع المخالفات والجنح الخفيفة بمنهج يوفق بين المرونة والتسامح وبين الصرامة والمسؤولية، مراعاة لحالة القطاع الذي تطبعه الهشاشة، وعدم التعود على إكراهات الضبط ومتطلبات التنظيم. وقررت وفق هذا المنهج أن تجمع بين اللين والشدّة عند الاقتضاء، وأن تحتضن

ومن أجل تفادي أي تأويل أو فهم خاطئ لأهداف ومقاصد الضبط والتنظيم، وكل ما من شأنه أن يوهم بالخلط بينه وبين محاولة التحكم في وسائل الإعلام، أو مصادرة الحريات الصحفية، كانت الرسالة التي تم توجيهها للجميع توضح بما لا لبس فيه أن التنظيم يهدف إلى إنشاء مؤسسات مستقلة، تتمتع بالمصداقية والقدرة اللازمة على فرض النظام والتوازن والعدل والمساواة في القطاعات الخاضعة لنظام الليبرالية القائم على المنافسة الحرة، مما يتيح مجالا واسعا للحريات قد يجعل المتنافسين معرضين للانحراف نحو الممارسات الاحتكارية و الانصياع لمغريات السوق.

كما كانت رسالة السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية مركزة على دور التنظيم في مجال الاتصال حيث تعمل هيئة الضبط كآلية يقظة مهمتها رقابة التوازنات في القطاع للحفاظ على التعددية والتنوع واجتناب الانزلاق وانتهاك حرمة أخلاقيات المهنة و النصوص القانونية، فضلا عن فرض احترام متطلبات الخدمة العمومية والبنود المنصوص عليها في دفا تر الالتزامات.

وخلال هذه اللقاءات سعت السلطة العليا إلى تحسيس

الأخلاق المهنية في المجال الصحفي.

رقابة احترام التعددية والتنوع

سعيًا إلى تجسيد تحرير الفضاء السمعي البصري طبقًا لأحكام القانون رقم 045-2010 الصادر بتاريخ 26 يوليو 2010، عملت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية على تنوع الوسائل الإعلامية، وتعدد المتعهدين في قطاع الاتصال بشقيه العمومي والخصوصي، مما مكن من تعددية الإعلام والتعبير وتنوع المساطر الإخبارية والبرامجية.

تعدد وسائل الإعلام

الجيل الأول من الرخص

بعد منح الجيل الأول من الرخص خلال سنة 2011، شرعت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في مطلع السنة 2012 في الإعداد لتوقيع دفاتر الالتزامات مع الحاصلين على هذه الرخص؛ لتمكين المتعهدين الجدد العموميين والخواص، من البدء الفعلي لبث برامجهم الإذاعية والتلفزيونية.

الصحافة الناشئة برفق؛ فترحم ضعفها وترعى نشأتها بصبر وأناة، مانحة لها من الوقت ما هو كفيل بإثراء تجربتها واستقامة عودها، وتمكينها من التحلي بالمسؤولية واحترام القواعد المهنية والنظم القانونية.

ومن الطبيعي أن تفضي هذه الفلسفة وهذا النموذج الضبطي المرن بالسلطة العليا إلى العمل على تشجيع الضبط الذاتي وتعويد الصحفيين على تحمل المسؤولية بممارسة مهنتهم بحرية، مع السهر بأنفسهم على احترام القانون والأخلاقيات المهنية.

وهكذا نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية العديد من اللقاءات والاجتماعات مع مختلف الفاعلين في القطاع لتشجيعهم على تولي شؤونهم، وتحديد مصير مهنتهم بأنفسهم، وذلك بانتهاج الرقابة الذاتية، واجتناب العقوبات التي يمكن أن تترتب عن مخالفة القانون وأعراف المهنة. كما أسهمت هيئة التنظيم في إنشاء مجلس للضبط الذاتي للصحافة له رأيه الاستشاري لدى السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية. وقد أسهم إنشاء هذا المجلس في العمل من داخل البيت الإعلامي على ترسيخ الضبط الذاتي برقابة احترام



وتضمنت دفاتر الالتزامات بنودا خاصة بهذا القطاع تتعلق بوجوب تنفيذ السياسة الحكومية في المجال السمعي البصري، وسد حاجات الجمهور الموريتاني الإخبارية والتعبيرية في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية...إلخ.

الجيل الثاني من الرخص:

سعيًا إلى مزيد من التنوع في وسائل الإعلام الوطنية أعلنت السلطة العليا، بطلب من الحكومة، في الثالث من نوفمبر 2012 عن إشعار ثان لمن يرغب في الحصول على رخص لإنشاء ثلاث قنوات تلفزيونية خصوصية تجارية؛ تثري المشهد الإعلامي الوطني.

وطبقا لترتيبات القانون 045-2010 الصادر بتاريخ 26 يوليو 2010 والمتعلق بالاتصال السمعي البصري، حددت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية العناصر التي يجب أن يتضمنها الملف سواء تعلق الأمر بطبيعة الخدمة الإعلامية أو تخصصها أو قدراتها التمويلية أو ميزانيتها التقديرية أو جدواها الاقتصادية.

وقد حرصت السلطة في كل الإجراءات المتعلقة بهذه العروض على الشفافية، وتساوي الفرص بين المرشحين، مطبقة بشكل شفاف المعايير المحددة في إجراءات المناقصة وذلك وفق الخطوات التالية :

- الإعلان بشكل واسع عن الدعوة إلى الإشعار بالرغبة.

- نشر نظام تقييم العروض المتعلقة بالإشعار بالرغبة مسبقا وقبل فتح هذه العروض.

- منح فترة شهرين لسحب الملفات : من 03 نوفمبر حتى 27 ديسمبر 2012.

- تقديم السلطة للمشاركين في المنافسة دراسة جدوى لمحة تلفزيونية خصوصية لمساعدتهم في كسب الوقت وتجنب النفقات اللازمة لذلك.

وقد راعت دفاتر الالتزامات، التي كانت ثمرة مشاورات واسعة وجولات عديدة من المفاوضات على الصعيدين المؤسسي والقانوني، مختلف مطالب واقتراحات المتعهدين في قطاع الاتصال السمعي البصري، آخذة في الاعتبار الحقائق والمعطيات الميدانية، ومستجيبة لمعايير أربعة أساسية هي : التنوع والتكامل والجودة والمهنية.

كما تضمنت دفاتر الالتزامات جملة من المبادئ العامة منها شروط ملزمة لكل الحاصلين على الترخيص، تتعلق أساسا بحرية الخط التحريري والاستقلالية والمواطنة والمشاركة والتفاعلية.

وهكذا نصت دفاتر الالتزامات بالنسبة للفاعلين الخصوصيين من إذاعات وتلفزيونات على مبادئ عامة تتمثل عموما في احترام تعددية الإعلام والتعبير، واحترام قواعد وأخلاقيات المهنة. كما تضمنت هذه الدفاتر التزامات إضافية تتعلق بإنتاج وبث الأعمال الوطنية السمعية البصرية، والاستعانة ببعض الأعمال المنتجة خارج المؤسسات الإعلامية، واحترام الأخلاقيات المهنية فيما يتعلق ببث الإعلانات. وفضلا عن ذلك، شددت دفاتر التزامات المتعهدين الخواص على اتباع قواعد الحكامة والتسيير الرشيد، واحترام النظم المعمول بها في المجال الإداري، وفي التعاقد مع العمال، وتوفير الضمان الاجتماعي، وإعطاء الأولوية للموارد البشرية الموريتانية. كما فرضت بشكل خاص على المتعهدين الالتزام بالحرية والمسؤولية واحترام القواعد المهنية.

أما دفاتر التزامات المتعهدين العموميين فقد ألزمت وسائل الإعلام المرخص لها في القطاع العام بالتحول من نظام وسائل إعلام الدولة إلى نظام وسائل إعلام للخدمة العمومية. كما فرضت احترام جملة من المبادئ الأساسية مثل المساواة في النفاذ إلى الخدمة العمومية، وشمولييتها واستمرارها، وتكيفها مع تطور الحاجات في مجال الإعلام.

وأخلاقيات المهنة؛
 - احترام المتطلبات الفنية الأساسية من حيث النوع والاستمرار؛
 - الإسهام في تنمية الإنتاج السمعي البصري الوطني؛
 - واجبات المتعهد في مجال اكتتاب العمال؛
 - إعطاء الأسبقية للموريتانيين في التوظيف؛
 - حجم وظروف بث الإنتاج الوطني والأعمال السينمائية والسمعية البصرية الموريتانية والأجنبية؛
 - فترات ومواصفات البرامج خاصة الإنتاج الذاتي والحصص المقررة للغات الوطنية ولبث الإعلانات الإشهارية؛
 - احترام القواعد المثلى للتسيير الإداري ونظام عقود العمل والتأمين الاجتماعي؛
 - العقوبات في حال عدم احترام بنود دفتر الالتزامات.

وبإعلان عرض المناقصة الثاني دخلت عملية تحرير القطاع السمعي البصري بموريتانيا في مرحلة جديدة أفضت إلى منح جيل ثان من الرخص لمتهدي قطاع الاتصال السمعي البصري الخصوصي التجاري.

- فتح العروض في جلسة علنية بحضور المترشحين ووسائل الإعلام.
 - مشاركة جميع أعضاء السلطة العليا في عمليات الفرز وتقييم العروض بالإجماع.
 - إطلاع المترشحين الذين لم يتأهلوا على أسباب عدم التأهيل.

وبعد الإعلان عن المتعهدين الفائزين لم يسجل أي اعتراض ولا تظلم على نتائج الفرز. وفي أعقاب عمليات التقييم والفرز، اجتمع مجلس السلطة العليا في دورة عادية أعلن بعدها بالإجماع العروض الثلاثة التي فازت بأعلى نقاط. وعلى هذا الأساس قدم المجلس لوزارة الاتصال موافقته على منح ثلاث رخص استغلال لتلفزيونات خصوصية تجارية للمرشحين الذين تأهلوا شريطة استكمال بقية الإجراءات المطلوبة. ثم استدعت السلطة المترشحين المقبولين لتوقيع دفاتر التزامات قبل منحهم الرخص.

ووقع المرشحون الثلاثة المقبولون دفاتر الالتزامات بعد أن اطلعوا على محتواها إضافة إلى الأحكام الملزمة لهم وفق الإجراءات التشريعية والتنظيمية وخاصة :
 - احترام التعددية الإعلامية وحرية التعبير



تعددية الإعلام والتعبير

التشاور والتأطير والتوجيه

بفضل توجيهات السلطة وتأطيرها للعمل الإعلامي شهدت التعددية في مجال الإعلام والتعبير تقدماً ملحوظاً مع تنوع وسائل الإعلام الوطنية. ذلك أن هيئة الضبط حين لاحظت، من خلال متابعتها للبرامج السمعية البصرية ومضامين المادة الإعلامية المكتوبة والإلكترونية، عجز بعض وسائل الإعلام عن مواكبة التقدم الديمقراطي وقصورها عن التجاوب مع متطلبات التعددية ومقتضيات الخدمة العمومية، قررت القيام بسلسلة من الاجتماعات المنتظمة والمشاورات الدورية مع مختلف وسائل الإعلام والعديد من الصحفيين لتوسيع نشاطات التعبئة والتحسيس حول النواقص المهنية والقانونية الملحوظة.

وقد مكنتها هذه الاتصالات من مناقشة صريحة مع المعنيين تم خلالها إبراز نقاط الضعف المسجلة وتذكير الإعلاميين كلما سنحت الفرصة بواجباتهم القانونية والمهنية خاصة فيما يتعلق بحق المواطن في الإعلام وفي التعبير وبضرورة النفاذ المنصف لجميع مكونات الطيف السياسي وهيئات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام بما يعكس مختلف تيارات الفكر والرأي.

ومن جهة أخرى أجرت السلطة العليا العديد من اللقاءات مع قادة عدد من التشكيلات السياسية في الأغلبية والمعارضة وممثلين عن مختلف مكونات الطيف السياسي وهيئات المجتمع المدني، وناقشت معهم الإستراتيجية والآليات المناسبة لتعزيز آليات نفاذ جميع تيارات الفكر والرأي إلى وسائل الإعلام وترسيخ التعددية والتنوع مع احترام الحريات الصحفية.

كما اغتنمت السلطة هذه الفرص لطمأنة محاورها على استعدادها للتعاون مع مختلف الفاعلين والمستخدمين من أجل ضمان المساواة وتكافؤ فرص نفاذ جميع المستخدمين إلى وسائل الإعلام والعمل معاً لبروز صحافة مهنية في خدمة الديمقراطية والتنمية تراعي ضرورات السلم الاجتماعي وتصون الوحدة الوطنية.

وعملت السلطة العليا على تعزيز الشراكة بين وسائل الإعلام والأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني بتنظيم منتديات للتشاور والتبادل ضمت مختلف المعنيين بالشأن الإعلامي للتفكير حول آليات ومتطلبات التعددية ومهمة الخدمة العمومية الموكلة لوسائل الإعلام. وقد مكنت هذه اللقاءات من تحسن ملحوظ في نفاذ الفاعلين في الساحة السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام الوطنية. وكان لهذه اللقاءات دور بارز في تفعيل وتعزيز احترام التعددية في وسائل الإعلام ومحاولة انتهاج المؤسسات الإعلامية طريقة منصفة ومتوازنة في تغطيتها.

ونتيجة لجهود السلطة التي ارتاح لها الناشطون السياسيون في مجال ترسيخ تعددية الإعلام والتعبير، تراجعت التشكيلات السياسية المعارضة عن قرار سابق كانت قد اتخذته بمقاطعة الإعلام العمومي، وظلت منذ ذلك التاريخ تشارك في البرامج والحوارات التعددية المنظمة من طرف إذاعة موريتانيا والتلفزة الموريتانية كمشاركتها في برامج وسائل الإعلام الخصوصية.

رقابة التعددية في الإعلام السمعي البصري

مكن اقتناء السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية لنظام HMS الخاص بالمتابعة الآلية لبرامج الإعلام السمعي البصري، من رصد كل المضامين الإذاعية والتلفزيونية التي بثتها وسائل الإعلام الوطنية خلال سنوات 2013، 2014 و 2015. وقد مكن هذا البرنامج من :

- الاستقبال والرقمنة والتخزين والتوثيق طيلة هذه الفترة لجميع برامج الإذاعات والتلفزيونات الوطنية والإقليمية والمحلية التي تبث من البلاد بواسطة الشبكات الأرضية أو الرقمية أو الأقمار الاصطناعية.

- إمكانية المشاهدة والاستماع لهذه البرامج في كل وقت بهدف تقييم نوعية البرامج والتعامل



الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام. كما بين نسب الحصص الإخبارية والبرامجية التي خصصت، على أثر الإذاعات والتلفزيونات الخاصة، لنشاطات السلطات التنفيذية والتشريعية والشخصيات والتشكيلات السياسية والنقابية والمهنية وهيئات المجتمع المدني. وقد جاءت أعلى نسبة من البث (31%) من نصيب المعارضة بمختلف ألوان طيفها السياسي. أما أقل نسبة فكانت من نصيب السلطة التشريعية التي غطت نشاطاتها 2 % من مجموع فترة البث.

مع الشكاوى والتظلمات المتعلقة بها عند اقتضاء ذلك.
- الكشف عن أي انقطاع لإشارة البث على أثر الإذاعات والتلفزيونات الوطنية.
- رقابة تعددية الإعلام والتعبير والتنوع الثقافي من خلال حساب دقيق وأوتوماتيكي للحصص الإخبارية والبرامجية المتعلقة بالتشكيلات والشخصيات السياسية والنقابية والمهنية والخاصة باللغات الوطنية والمضامين النوعية والإشهار.

وتتوزع النسب المتعلقة بتعددية التعبير والإعلام على النحو التالي :

- 31 % المعارضة الديمقراطية
- 21 % المجتمع المدني
- 20 % الحكومة
- 13 % أحزاب الأغلبية
- 13 % جهات أخرى
- 2 % السلطة التشريعية

وقد نشرت السلطة العليا تقريراً مفصلاً عن هذه المتابعة الآلية ضمنته إحصائيات ورسوماً بيانية نستعرض منها بإيجاز المعطيات التالية المتعلقة بمضامين الإعلام السمعي البصري الخصوصي خلال سنة 2014 :

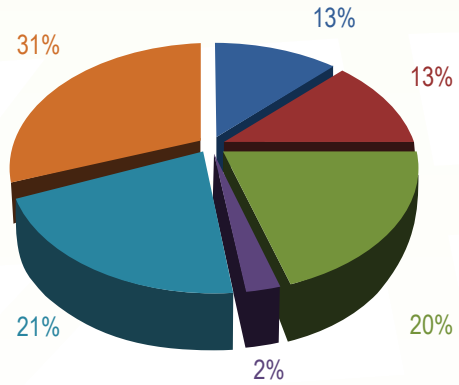
الحساب الأوتوماتيكي لاحترام التعددية السياسية وتيارات الفكر والرأي بين التقرير أن نظام المتابعة الآلي كشف من خلال حساب أوتوماتيكي دقيق مدى احترام التعددية السياسية والإنصاف في نفاذ



وقد حاولت بعض وسائل الإعلام التي تتوفر على محطات محلية أن تشجع حرية التعبير على المستوى المحلي عبر محطاتها الجهوية. وبذلت التلفزة الموريتانية جهودا خاصة لتمكين الأشخاص الصُم من متابعة بعض نشرات الأخبار بلغة الإشارة.

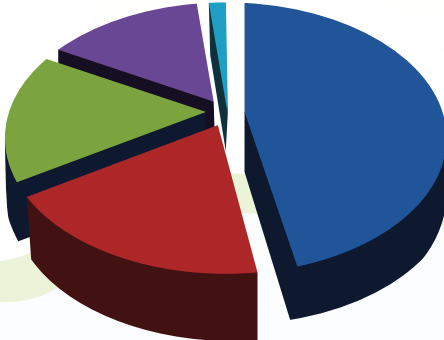
مدة البث في التلفزيونات الخصوصية

بين التقرير مدة فترات البث لكل قناة تلفزيونية خلال السنة 2014. وقد استحوذت قناة الوطنية على نصيب الأسد من مدة البث : 47,22 % ، تليها المرابطون 19,34 % ، فقناة



رقابة التنوع الثقافي

وفي ما يخص التنوع الثقافي سجل النظام الآلي لمتابعة برامج الإعلام السمعي البصري تعدد المضامين ذات المشارب العربية والإفريقية والإسلامية ، رغم تفاوت الحصص ونصيب كل من اللغات الوطنية العربية والبولارية والصوننكية والولفية واللغة الفرنسية. أما على مستوى الإنصاف في مجال النوع فقد بين النظام أن نسبة نفاذ المرأة إلى وسائل الإعلام وحضورها في البرامج ونشرات الأخبار ما زالت جد ضعيفة حيث لا تتجاوز 5 % .



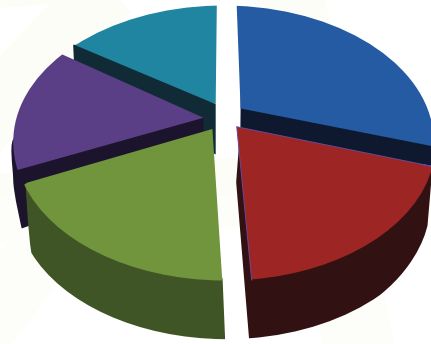
62 % مقابل 42,38 % لنشرات الأخبار. أما وسائل الإعلام الأخرى فقد استحوذت فيها مدة البرامج الإخبارية على نصف مدة البث الإجمالية. لكنها بلغت نسبة جد عالية على مستوى إذاعة التنوير حيث وصلت حصص الأخبار إلى نسبة 95,09 % من وقت البث.

تنظيم المشهد الإعلامي في الفترات الانتخابية

لما كانت سنتا 2013 و 2014 حافلتين بالاستحقاقات الانتخابية، أولت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية عناية خاصة لضبط وتنظيم الحملة الانتخابية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية التي نظمت هاتين السنتين. وبفضل نظام المتابعة الآلية استطاعت السلطة العليا إعداد تقرير مفصل وموضح بالرسوم البيانية حول تغطية وسائل الإعلام السمعية البصرية للحملات الانتخابية، وتنظيم المشهد الإعلامي أثناء هذه الفترات الخاصة. وسعيا إلى تمكين المرشحين من النفاذ العادل إلى وسائل الإعلام حسب الشروط التي يحددها القانون وإلى تطبيق النصوص المتعلقة بالإعلام في ظروف موضوعية شفافة وغير تمييزية، دأبت السلطة العليا على التحضير مبكرا لتنظيم الفترات الانتخابية موزعة مسار الإشراف على ضبط الإعلام أثناء حملة الانتخابات إلى مرحلتين :

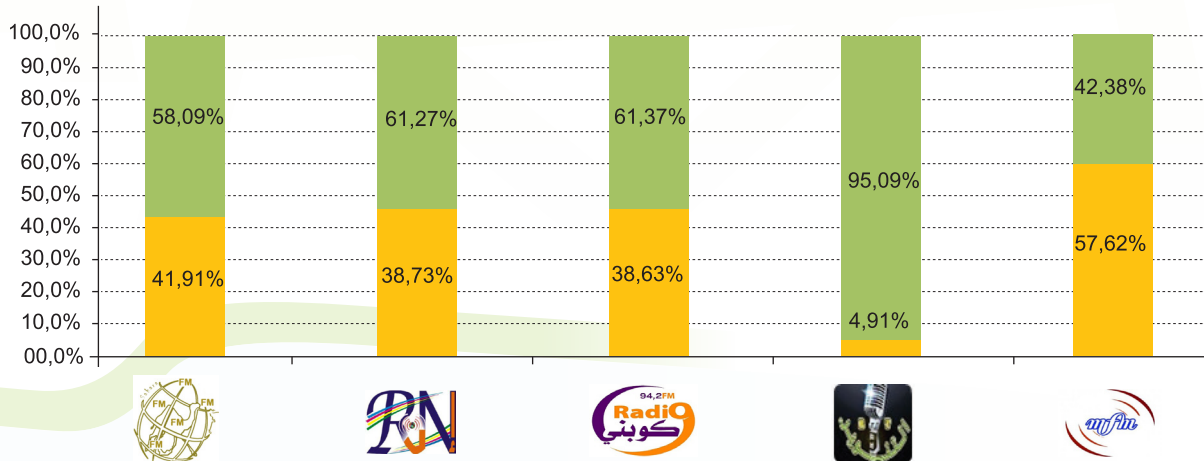
شنقيط والساحل بنسب متقاربة هي على الترتيب 16,24 % و 15,61 % . أما قناة دافا فلم تزد فترة بثها على 1,58 % رغم تبرير القائمين عليها بأن انطلاقها جاء متأخرا .

مدة البث في الإذاعات الخصوصية بالنسبة للمؤسسات الإذاعية الخاصة جاءت نسب فترات البث خلال السنتين المذكورتين على النحو التالي : احتلت إذاعة صحراء ميديا المركز الأول بنسبة بث قدرها 29,75 % . وجاءت النسب متقاربة على مستوى بقية المؤسسات الإذاعية : إذاعة نواكشوط 19,57 % وإذاعة كويني 18,87 % ثم إذاعة التنوير 16,16 % وإذاعة موريتانيدي أف أم 15,65 % .



حجم البرامج الإخبارية والعامة

طغت البرامج الإخبارية عموما على المادة الإعلامية في الإذاعات الخصوصية، باستثناء إذاعة موريتانيدي التي تشكل فيها الحصص البرمجية نسبة 57,



مرحلة ما قبل الحملة:

المتنافسين وتساوي نفاذ التيارات السياسية إلى وسائل الإعلام.

- إلزام الإعلاميين بمبادئ الحياد والتوازن والنزاهة إزاء المرشحين المشاركين في الاستحقاقات

- إلزام الصحفيين بالموضوعية والدقة والمهنية في معالجة الأخبار الانتخابية

- الإسهام في ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتكريس الحريات ومبادئ التعددية السياسية وتوطيد الوحدة الوطنية والسلم المدني.

ب. مرحلة سير الحملة الانتخابية

في سنة 2014 شارك في الانتخابات الرئاسية خمسة مرشحين وعدد كبير من الأحزاب والتشكيلات السياسية الناشطة في الحملة الانتخابية من أجل دعم مرشحها. وبمقتضى مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص كان على السلطة العليا أن توفر لكل ألوان الطيف السياسي ممن شاركوا أو لم يشاركوا في الانتخابات حصصاً أو مساحات إعلامية تضمن حقهم في النفاذ إلى وسائل الإعلام.

وفي الانتخابات المنظمة سنة 2013 شارك عدد كبير من الأحزاب السياسية بلغ إجمالاً 70 حزبا وتشكيلة سياسية. وقد ترشحت لهذه الانتخابات 1534 لائحة انتخابية منها أربعمئة

تميزت هذه المرحلة كل مرة بالتشاور بداية مع ممثلي المرشحين والأحزاب السياسية والمعنيين بتغطية الحملة الانتخابية ومديري المؤسسات الإعلامية، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ودراسة حاجياتهم وطلباتهم، ووضع القواعد الأساسية وضوابط المخرجات الإعلامية المتفق عليها، وإعداد مسطرة برامجية لتغطية الحملات الانتخابية. وفي هذا السياق أجرت السلطة العليا لقاءات مع:

- أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات
- الصحفيين ومسؤولي وسائل الإعلام
- ممثلي كافة المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية
- ممثلي الأحزاب والتشكيلات السياسية
- البعثات الأجنبية المراقبة للانتخابات

وقد مكن التشاور في مرحلة ما قبل الحملة من إعداد إعلان مبادئ حول تغطية نشاطات الحملة الانتخابية تمت المصادقة عليه بقرار من السلطة العليا تضمن كل مرة:

- تحديد إجراءات عملية دقيقة للتغطية الإعلامية للانتخابات.
- ضمان تكافؤ الفرص أمام جميع المرشحين



الإعلامي، ودون المساس بحق الجمهور في استقبال برامجه الإذاعية والتلفزيونية المفضلة.

ولهذا الغرض كرست السلطة العليا كل طاقاتها وجهودها واستطاعت بشهادة الأحزاب السياسية المشاركة من أغلبية ومعارضة أن تضبط تغطية إعلامية متميزة.

وبهذه المناسبة دخل مجلس السلطة في دورة دائمة خلال فترة الحملات الانتخابية وعباً كل الموارد البشرية والتقنية للمتابعة اليومية لتغطية وسائل الإعلام للنشاطات الانتخابية.

وفي هذه المرحلة نجحت السلطة العليا في :

- السهر على استقبال وتسجيل وتوثيق ومتابعة المادة الإعلامية التي تبثها وسائل الاتصال السمعية البصرية.

- ضبط العمل الإعلامي بما يكفل احترام وسائل الإعلام لمبادئ الإنصاف والمساواة والحياد والتعددية والتوازن والنزاهة في تغطية نشاطات اللوائح المتنافسة،

- العمل على ضبط الخطاب السياسي الانتخابي وفق القوانين والنظم مع تكريس حرية التعبير والرأي السياسي واجتناب كل ما يحظره القانون من قذف وتجريح ونيل من أعراض المرشحين المنافسين، ومساس بالثوابت والمقدسات الوطنية.

- موازنة هذا الكم الكبير من اللوائح الانتخابية والأحزاب السياسية مع فترات البث الإذاعي والتلفزيوني وأوقات الذروة المحدودة.

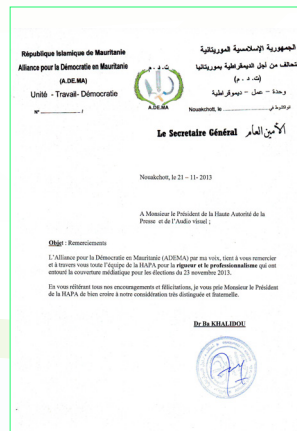
- صون حق المواطن في الإعلام بحيث تم تنظيم الفترات المخصصة للخطاب السياسي الانتخابي بشكل يمكن من استمرار بعض البرامج المفضلة لدى الجمهور، التي قد لا تكون بالضرورة برامج



وثمان وثلاثون (438) لائحة مرشحة للمجالس البلدية قدمها أربعة وستون (64) حزبا وثلاثة عشر (13) ائتلافا حزبيا، وألف وست وتسعون (1096) لائحة مرشحة لمقاعد نواب الجمعية الوطنية قدمها سبعة وستون (67) حزبا سياسيا، وأربعة (4) ائتلافات بين الأحزاب.

وقد شكل التعامل الإعلامي مع هذا الكم الهائل من اللوائح الانتخابية، وكثرة الأحزاب السياسية المشاركة، تحديا كبيرا ومشغلا هاما من مشاغل السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.

وكان من أهم الرهانات بالنسبة للسلطة في هذه المرحلة الحساسة من ممارسة النشاط الديمقراطي، أن توفر تغطية إعلامية مهنية للحملات الانتخابية، بحيث تجري في أحسن الظروف، ووفق القوانين والنظم المعمول بها، وأن توائم بين إكراهات هذا الضغط الانتخابي الكبير مع الإمكانيات الإعلامية المتاحة، دون احتكار الخطاب السياسي للمشهد



سياسية.

بعض المرشحين رسائل شكر و تثمين إلى السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية عن كامل ارتياحهم للتغطية الإعلامية لهذه الفترة الانتخابية

وفي أعقاب الانتخابات التشريعية والبلدية، وجهت أحزاب سياسية عديدة رسائل شكر وشهادات تزكية للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية؛ تثمينا للدور المتميز الذي لعبته في تنظيم تغطية إعلامية متوازنة ومحيدة للحملة الانتخابية أثناء الاستحقاقات النيابية والبلدية المنظمة سنة 2013 (راجع الإطار).

ومن بين هذه الأحزاب والتشكيلات السياسية التي عبرت عن ارتياحها، وهنأت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية؛ حزب التنمية والإصلاح (تواصل) والتحالف الشعبي التقدمي، والجهة الشعبية، والاتحاد من أجل الجمهورية، والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم، وحزب الوئام الديمقراطي الاجتماعي، وحزب الوئام الوطني، وحزب الرفاه، والتحالف من أجل الديمقراطية في موريتانيا، وعصبة الموريتانيين من أجل الوطن، والحزب الوطني للإنماء، وحزب الكرامة، وحزب أجيال المستقبل الديمقراطي، والحزب الموريتاني للديمقراطية والرفاه، وحزب السلام والتقدم الديمقراطي، والحزب الواحدوي الديمقراطي الاشتراكي، وحزب الوسط الديمقراطي، وحزب تيار الفكر الجديد، وحزب الصواب، وحزب الفضيلة، وحزب الحراك، وحزب المؤتمر الموريتاني، والاتحاد الديمقراطي الموريتاني.

وكانت للمراقبين الأجانب تصريحات مماثلة؛ حيث أشادوا بالتغطية الإعلامية المتميزة التي تمت في جو من الإنصاف والتوازن والحياد، مثنين حضور أصوات الأحزاب غير المشاركة في الانتخابات ضمن برامج وسائل الإعلام العمومية والخاصة.

وبعد انتهاء الحملة نشرت السلطة العليا تقريرا

- احترام الحصص الزمنية بالنسبة للتلفزة الموريتانية (ش.م) وإذاعة موريتانيا (ش.م)، والمساحة المجانية في يومياتي الشعب و«أوريزون».

- السهر على احترام الضوابط الأخلاقية والمعايير المهنية للإعلان السياسي الانتخابي المعوض في وسائل الإعلام الخصوصية.

و نتيجة لهذا العمل جرت الحملة الانتخابية والإعلامية في جو يطبعه الهدوء والسكينة، والتنافس المشروع والاحترام التام لكرامة الأفراد وحيرياتهم و للمقدسات والمبادئ السامية للأمة، فضلا عن مبادئ التعددية والتنوع، مما أدى إلى ارتياح جميع المرشحين والأحزاب السياسية.

وبهذه المناسبة بعثت إدارات حملة بعض المرشحين رسائل شكر و تثمين إلى السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.

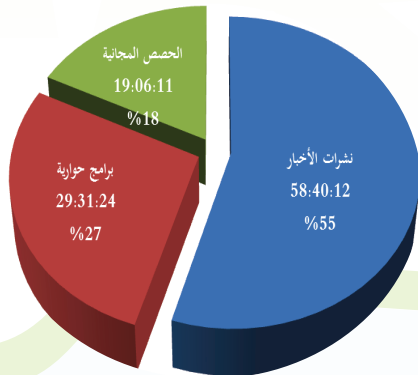
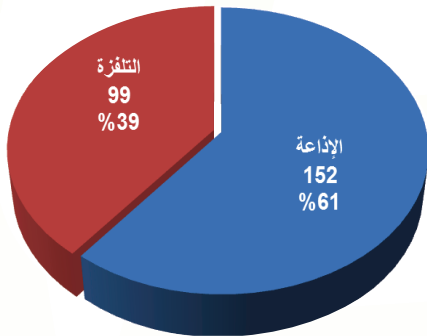
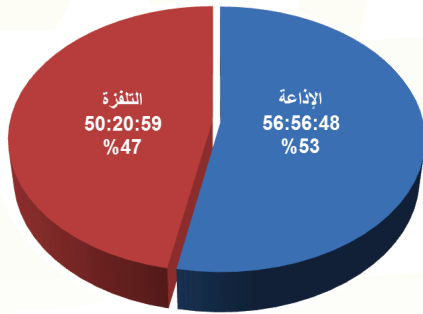
كما عبر عن ذلك مختلف المرشحين لانتخاب رئيس الجمهورية وإدارات حملاتهم المختلفة، من خلال وسائل الإعلام وبهذه المناسبة بعثت إدارات حملة



أما تلفزيون موريتانيا فقد منح للمرشحين 99 برنامجا إعلاميا شملت خمسين ساعة وعشرين دقيقة وتسعا وخمسين ثانية (50:20:59).

بلغت الحصص المجانية عشرون ساعة من البث على أساس أربع ساعات لكل مرشح منها ساعة ونصف في التلفزة الموريتانية وساعتان ونصف في إذاعة موريتانيا. إلا أن إدارات الحملة المختلفة تفاوتت في القدرة على إنتاج المواد الإعلانية الكافية لتغطية المساحة المخصصة لها.

وقد استطاعت المرشحة لالة مريم بنت مولاي



عاما حول سير تغطية الحملة الانتخابية تمكنت السلطة بفضل برنامجها المعلوماتي الجديد من تضمينه معطيات مفصلة، وإحصائيات دقيقة للعمل الإعلامي، بينت مختلف المؤشرات المتعلقة باحترام التعددية ونسب الحصص الموفرة لكل مرشح والمدد الزمنية الخاصة بالتغطية الإخبارية وبالحصص المجانية والمعوضة للإعلان الانتخابي وذلك على النحو التالي.

أثناء حملة الانتخابات الرئاسية

- وسائل الإعلام العمومية

عكست وسائل الإعلام العمومية بشكل مرض المشهد السياسي الوطني، مترجمة بذلك التعددية والتنوع وفق مقتضيات قرار السلطة، و طبقا للقوانين و النظم و القواعد المهنية في هذا المجال. وتجسد هذا الانسجام في جانبي التغطية الإخبارية والحصص الإعلانية المجانية على مستوى إذاعة موريتانيا (ش.م.) و التلفزة الموريتانية (ش.م.).

• حسب مدة البث

لقد خصص إعلام الخدمة العمومية للمرشحين، خلال الحملة الانتخابية، مدة بث بلغت مائة وسبع ساعات وسبع عشرة دقيقة وسبعا وأربعين ثانية (107:17:47). توزعت هذه الفترة بين مائتين وواحد وخمسين برنامجا سمعيا بصريا (251) تشمل الحصص المجانية والتغطية الإخبارية والبرامج الحوارية.

• حسب نوعية البرامج

وهكذا بلغت حصص إذاعة موريتانيا من البث 152 برنامجا استحوذت على ست وخمسين ساعة وست وخمسين دقيقة وثمان وأربعين ثانية (56:56:48).



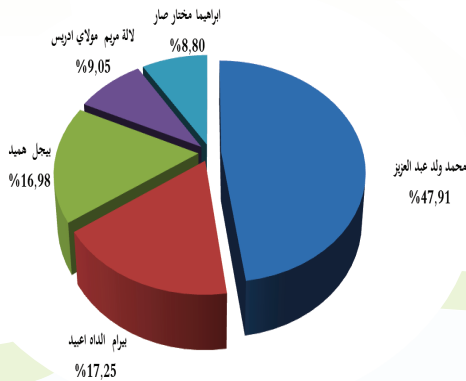
ادريس استخدام أكبر وقت من الحصص المجانية الحوارية والعامة قرابة ثلاثين ساعة. بلغ (03:55:55).

- وسائل الإعلام الخصوصية التجارية :

تميزت التغطية الإعلامية لنشاطات الحملة الانتخابية في وسائل الإعلام الخاصة عموماً بدرجة مقبولة من الحياد والتوازن انسجاماً مع ترتيبات قرار السلطة العليا رقم 003 - 2014 الذي يحدد إجراءات التغطية الإعلامية لانتخاب رئيس الجمهورية.

وهكذا ضمنت الإذاعات والتلفزيونات الخاصة حق النفاذ إلى برامجها لجميع المرشحين والأحزاب السياسية دون استثناء.

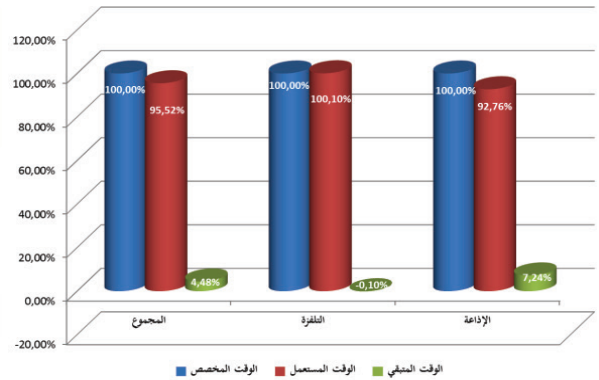
وقد لاحظت السلطة العليا تفاوتاً كبيراً بين حصص القنوات الخصوصية فيما يتعلق بنشرات الأخبار والبرامج الحوارية الخاصة بالحملة؛ فعلى مستوى



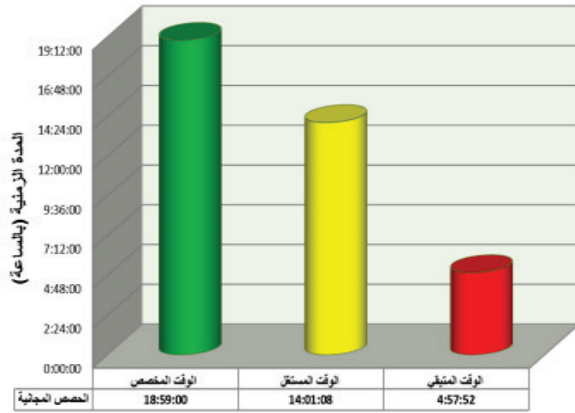
وجاء المرشح صار إبراهيم في المرحلة الثانية، يليه المرشح بيرام ولد الداه ولد اعبيد، ثم المرشح محمد ولد عبد العزيز. وكان المرشح بيجل ولد هميد أقل المرشحين استخداماً لحصص البث الإعلامي المخصص له. (03:37:22).

وخارجاً عن الحصص المجانية التي ناهزت عشرين ساعة، استطاعت وسائل الإعلام العمومية السمعية البصرية أن تؤمن نفاذاً منصفاً لجميع المرشحين والأحزاب السياسية إلى مختلف البرامج الإعلامية.

ولهذا الغرض خصصت الإذاعة والتلفزيون مزيد من



ثمان وخمسين ساعة للتغطية الإخبارية وللبرامج

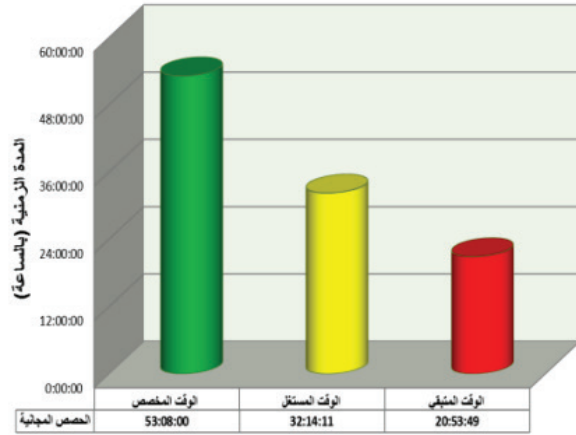


التلفزيونات أعطيت الأولوية للبرامج الإخبارية والحوارية، وحدث العكس بالنسبة للإذاعات الخاصة.

كما خصصت قناة الوطنية أكبر وقت للحملة الانتخابية، بينما كانت إذاعة "كوبني" أقل المؤسسات الإعلامية اهتماما بالبرامج المتعلقة بالانتخابات.

• حسب مدة البث الخاصة بكل مرشح

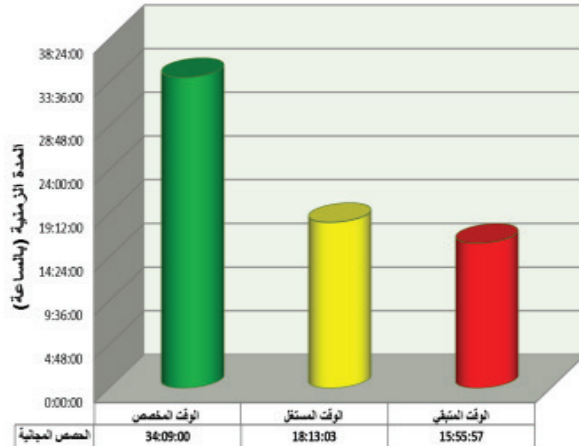
وحسب كثافة نشاطات المرشحين في جميع أنحاء التراب الوطني، تم تخصيص أكبر جزء من التغطية الإخبارية في وسائل الإعلام الخاصة للمرشح محمد ولد عبد العزيز (47,91%) ، يليه المرشح بيرام ولد الداه ولد اعبيد (17,25%) ثم المرشح بيجل ولد هميد (16,98%). وحظي المرشحان الباقيان بوقت متقارب من التغطية الإعلامية في حدود (10%).



أثناء حملة الانتخابات النيابية والبلدية

وسائل الإعلام العمومية

عكست وسائل الإعلام العمومية بشكل مرض المشهد السياسي الوطني مترجمة بذلك التعددية والتنوع وفق مقتضيات قرار السلطة العليا رقم 2013/009 و طبقا للقوانين و النظم و القواعد المهنية في هذا المجال.



وقد تجسد هذا الانسجام في جانبي التغطية الإخبارية والحصص الإعلانية المجانية على مستوى إذاعة موريتانيا (ش.م.) وتلفزيون موريتانيا (ش.م.) و يوميتي الشعب و Horizons العموميتين.

• الحصص المجانية في وسائل الإعلام العمومية

خلال مدة الحملة الانتخابية النيابية والبلدية

نفاذا منصفاً لجميع الأحزاب السياسية إلى التغطية الإخبارية والبرامج العامة. ولعب الإعلام السمعي البصري دوراً بارزاً في ذلك حيث خصص لهذه الأحزاب مدة 12 ساعة و 43 دقيقة و 9 ثوان. وفي هذا السياق بثت إذاعة موريتانيا (854) تدخلا لممثلي الأحزاب السياسية غطت من فترة بثها تسع (9) ساعات و 36 دقيقة و 52 ثانية.

أما التلفزة الموريتانية فقد بثت (352) تدخلا سياسياً لمختلف الأحزاب السياسية، أخذت من فترة البث التلفزيوني ثلاث (3) ساعات و 6 دقائق و 27 ثانية.

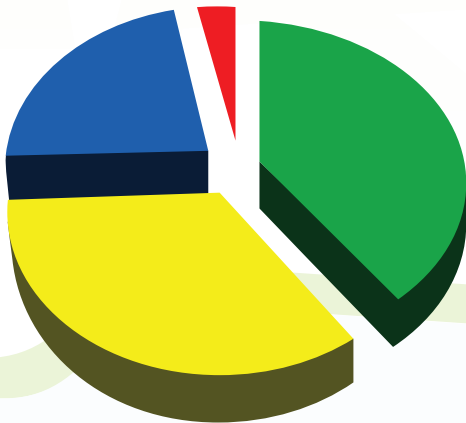
وسائل الإعلام الخصوصية التجارية :

نشرت وسائل الإعلام السمعية البصرية الخصوصية أزيد من ثمانين (80) ساعة من التغطية الإخبارية والبرامج الإعلامية لنشاطات الأحزاب السياسية خلال الحملة الانتخابية، من بينها ست وأربعون (46) ساعة من البث التلفزيوني و أربع و ثلاثون (34) ساعة من البث الإذاعي وذلك على النحو التالي :

1- فيما يخص القنوات التلفزيونية :

- قناة المrapطون:

18 ساعة و 25 دقيقة و 18 ثانية أي نسبة

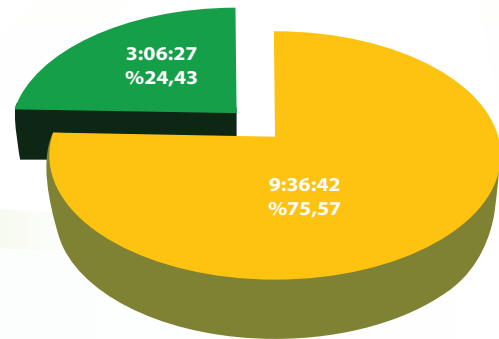


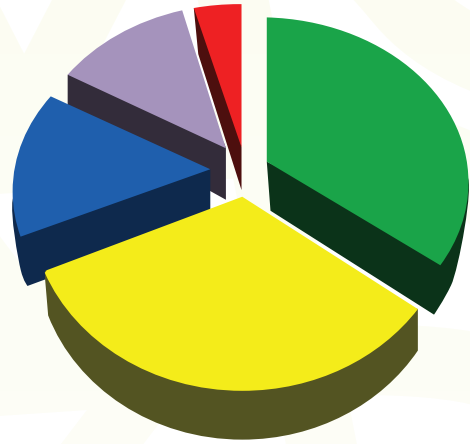
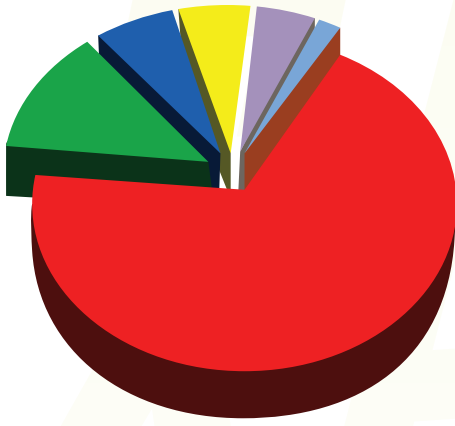
المنظمة سنة 2013، خصصت وسائل الإعلام العمومية السمعية البصرية للأحزاب والتشكيلات السياسية، بالتناسب مع عدد لوائحها المرشحة، ثلاثاً وخمسين ساعة وثمان دقائق من البث المباشر. وقد استطاعت هذه الأحزاب والتشكيلات أن تستغل جزءاً كبيراً من المدة الزمنية الممنوحة أي ما يساوي 32 ساعة و 14 دقيقة و 11 ثانية (راجع الرسم البياني).

غير أن عدداً من الأحزاب السياسية والتشكيلات لم يتمكن من توفير مادة إعلامية للماء الحصص الإعلانية المجانية المخصصة لها في وسائل الإعلام العمومية. وقد ترتب عن ذلك وجود وقت فارغ بلغ إجمالاً 20 ساعة و 53 دقيقة و 49 ثانية. وقد حرصت السلطة العليا ووسائل الإعلام على أن يتضمن هذا الوقت غير المستغل مادة إعلامية ومحتوات محايدة (كما يبينه الرسم البياني).

وقد سجلت الحصص المجانية في تلفزيون الخدمة العمومية (التلفزة الموريتانية شم) إقبالا كبيراً من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية بحيث لم يبق من الوقت المخصص للإعلان السياسي المجاني سوى أربع ساعات وسبع وخمسين ثانية، بينما كان استغلال البث الإعلاني الإذاعي دون ذلك، إذ بقيت من حصصه المجانية 15 ساعة و 55 دقيقة و 57 ثانية لم تستخدمها الأحزاب السياسية في نشر خطابها الانتخابي (كما يبينه الرسم البياني).

وقد استطاعت وسائل الإعلام العمومية من إذاعة وتلفزيون أن تؤمن، خارج الحصص المجانية،





مساحات إخبارية توزعت بين المتعهدين على النحو التالي:

- قناة شنقيط : 34 ساعة و 09 دقيقة و 57 ثانية أي نسبة 20,68%؛

- قناة الساحل : 6 ساعات و 21 دقيقة و 27 ثانية أي نسبة 69,12%؛

- إذاعة التنوير : 3 ساعات و 17 دقيقة و 27 ثانية أي نسبة 57,6%؛

- قناة المرباطون : ساعتان و 56 دقيقة و 23 ثانية أي نسبة 87,5%؛

- إذاعة موريتانيد : ساعتان و 27 دقيقة و 55 ثانية أي نسبة 92,4%؛

- قناة الوطنية : دقيقتان و 33 ثانية أي نسبة 10,0%؛

• حصص الأحزاب المشاركة والأحزاب غير المشاركة

خصصت وسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية والخصوصية حصصا لكافة الأحزاب السياسية الوطنية سواء كانت مشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية أو غير مشاركة فيها. وتم نفاذ الأحزاب غير المشاركة عبر التغطية الإخبارية لنشاطاتها وكذلك المشاركة في البرامج السياسية

06,40% - قناة الساحل :

15 ساعة و 43 دقيقة و 19 ثانية أي نسبة 19,34% - قناة الوطنية :

10 ساعة و 28 دقيقة و 17 ثانية أي نسبة 77,22% - قناة شنقيط :

ساعة و 22 دقيقة و 29 ثانية أي نسبة 99,2%

2 - وفيما يخص المحطات الإذاعية :

- إذاعة نواكشوط : 12 ساعة و 14 دقيقة و 24 ثانية، نسبة 05,35%؛

- إذاعة صحراء ميديا : 11 ساعة و 45 دقيقة و 56 ثانية نسبة 69,33%؛

- إذاعة موريتانيد : 5 ساعات و 1 دقيقة و 16 ثانية نسبة 38,14%؛

- إذاعة التنوير : 4 ساعات و 27 دقيقة و 41 ثانية، نسبة 78,12%؛

- إذاعة كوبني : ساعة واحدة و 25 دقيقة و 57 ثانية، نسبة 10,4%؛

• الحصص المعوضة

أما نفاذ الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام الخصوصية عبر الحصص المعوضة فقد جاء في

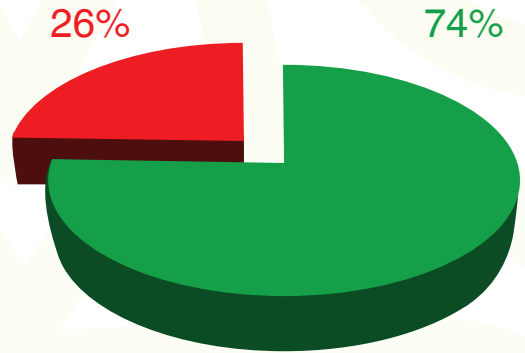
مستوى التوازن والحياد والإنصاف خلال بقية الفترة الانتخابية.

• الإسهام في حل النزاعات داخل القطاع

بموجب ترتيبات المادة 7 من القانون رقم 026-2008 الذي يخول للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية مهمة التدخل في تسوية النزاعات التي قد تنشأ فيما بين الهيئات الإعلامية أو بينها وبين الجمهور أو المستخدمين، نجحت السلطة خلال السنوات الأربع الماضية في إيجاد حلول ودية للنزاعات التي رفعت إليها.

الإجراءات التأديبية
حري بالقول و نحن بصدد التطرق للإجراءات التأديبية أن السلطة العليا لم يتوقف أداؤها لحظة ما منذ أن أنشئت و إلى اليوم ، بل كانت مواكبة و حاضرة و فاعلة في حدود ما يسمح به القانون بالتوصية و التوجيه و تارة أخرى بالبيان و الإنذار حسب مقتضيات الظرف و السياق، و ما تقتضيه متطلبات الهدف الأسمى الذي هو حرية الرأي و التعبير.

ونظرا لعدم التجربة لدى صحافتنا الناشئة، رأت السلطة العليا أن تحصر إجراءاتها التأديبية المتعلقة بما لاحظته من انحرافات يسيرة لا تعتبرها ذات أثر كبير، في تقديم الملاحظات النقدية، وإنذار وسائل الإعلام المخالفة، ونشر البيانات التي تبين مكامن النقص والممارسات المخالفة لأعراف المهنة وروح القانون، وتهديد من حادوا عن جادة الصواب بعقوبات رادعة. وكانت السلطة كل مرة تلزم المخالفين بتصحيح الأخطاء والالتزام مستقبلا بالضوابط التي تحكم ممارسة المهنة. وهكذا كانت السلطة العليا والعاملون في الحقل الإعلامي على درجة عالية من التفاهم والتجاوب؛ بحيث لم تكن هيئة الضبط، التي يخولها القانون فرض عقوبات يمكن أن تكون قاسية على وسائل الإعلام وعلى الصحفيين، بحاجة في أي وقت من الأوقات إلى تعليق رخصة ولا حتى إلى سحب بطاقة صحفية.



التي بثتها الإذاعات والتلفزيونات الوطنية.

وقد توزعت مدة البث بين الأحزاب المشاركة والأحزاب غير المشاركة في جميع القنوات العمومية والخاصة على النحو التالي :

- الأحزاب المشاركة : 69 ساعة و 44 دقيقة و 20 ثانية (74%).

- والأحزاب غير المشاركة: 23 ساعة و 53 دقيقة و 26 ثانية (26%).

في الأسبوع الأول من الحملة النيابية تميزت التغطية الإعلامية بمستوى مقبول من التوازن والحياد خصوصا مع قناة الساحل وإذاعة نواكشوط وصحراء ميديا. أما قناة شنقيط فقد اختارت النفع العاجل على المهنية فخرجت عن ضوابط الحياد والتعددية مخصصة جل وقتها للإشهار السياسي (34 ساعة أي نسبة 20,68%). ومنحت قناة المرابطون حيزا كبيرا من التغطية للوائح حزب تواصل، في حين وفرت إذاعة كوبني مساحة كبيرة للحزب الوطني للتنمية. كما عجزت بعض وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية عن الاحترام التام لقواعد الحياد والموضوعية في تغطية الحملة الانتخابية.

وبعد تقييم الأسبوع الأول من الحملة تدخلت السلطة العليا بقوة لتصحيح المسار مما حسن من

5

تعزیز القدرات الذاتية





V. تعزيز القدرات الذاتية

• تعزيز القدرة التنظيمية والبرمجية

من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وقدراتها المؤسسية، وترشيد مواردها وطاقاتها العملية، بدأت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، بتكليف مكتب دراسات مختص، بإجراء دراسة تنظيمية تستأنس بها المؤسسة في إعادة النظر في تنظيمها ليكون أكثر نجاعة وفاعلية وملاءمة لما هو منتظر منها من دور ضبطي في خدمة المصلحة العامة. وقد مكنت هذه الدراسة من :

- تحديد مستوى الكفاءات من خلال تدقيق خاص بالموارد البشرية المتوفرة لدى السلطة؛
- جرد جميع المهام المسند تنفيذها إلى السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية؛
- تحديد الشواهد المرجعية والمؤهلات الضرورية لأداء هذه المهام؛

رغم الانشغال طيلة السنوات الماضية بمواكبة تطور وسائل الإعلام، لم تغفل السلطة العليا عن تعزيز مواردها الذاتية. لقد عمدت إلى التفكير العميق في حاجاتها ونواقصها وما يضمن لها أداء المهام المسندة إليها على الوجه المطلوب.

فراجعت هيكلتها التنظيمية لتلائم تطور العمل الإداري ، وتستجيب لحاجات المتابعة اليومية للمشاهد الإعلامي. كما استجلبت الخبرات الضرورية لتحديد رؤية أوضح ووضع الخطط الكفيلة ببرمجة واقعية لنشاطاتها السنوية وتحسين نظامها الذاتي وترشيد ما لديها من الوسائل.

ومن أجل تأهيل مواردها البشرية نظمت السلطة عدة تكوينات وتدريبات، وسخرت كل طاقاتها لتعزيز قدراتها المهنية ، بغية أداء مهام الضبط والتنظيم على نحو مرضي.

ظهور مؤسسات إعلامية سمعية بصرية عمومية وخصوصية، إلى جانب العديد من الصحف والمواقع الإلكترونية.

كما وضعت السلطة، موازاةً مع هذا النشاط، مقارنة شاملة لتعزيز القدرات، تمثلت في خطة للتكوين المستمر والتأهيل المهني لصالح موظفيها من خلال الدورات المحلية، والتدريب في الخارج، مما مكن من تحسين الكفاءات الذاتية، وتثمين التجارب لصون المكاسب وإثراء الممارسة اليومية لعملية الضبط والتنظيم.

• اقتناء آلية متطورة لمتابعة وسائل الإعلام السمعية البصرية

خلال سنة 2012، وقعت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية مع نظيرتها المغربية عقدا اقتنت بموجبه السلطة العليا آلية متطورة لمتابعة الإعلام السمعي البصري مكنها من تسجيل وتوثيق ومتابعة المادة الإعلامية التي تبثها وسائل الاتصال السمعية البصرية.

- مقارنة الموجود بهذه المؤهلات والشواهد المرجعية واستنتاج المعادلة؛
- إعداد برنامج لتكوين الموظفين؛
- وضع هيكلية إدارية عملية تساهم في عقلنة وترشيد الموارد.

• طموح إلى تأهيل الموارد البشرية

بذلت السلطة العليا خلال السنوات الأربع الماضية جهوداً حثيثة في تعزيز مواردها البشرية معتمدة على منهجية لتسيير الأشخاص تقوم على تبادل الخبرات المهنية الموجودة داخل الهيئة. وفي هذا السياق اعتمدت تنظيم اللقاءات والاجتماعات الدورية والورشات التكوينية منهاجاً لنقل المعارف والتجارب بين مختلف المسؤولين والعاملين في قطاعاتها الإدارية والتقنية، حول كل القضايا المتعلقة بسير عملها. وكان الهدف من هذه المقاربة التشاركية تعميق المفاهيم وتوسيع دائرة المعارف لدى أطر السلطة من أجل القدرة على التحكم في آليات الضبط، في ظرف أصبح فيه المشهد الإعلامي الوطني متعدد بشكل فعلي، بعد





• مقر جديد للسلطة العليا

نقلت السلطة العليا للصحافة والسماعات البصرية مكاتبها منذ سنة 2012 من المقر القديم الموجود في الحي ج إلى مقرها الجديد على جادة الملك فيصل قبالة الاتحاد العام للعمال الموريتانيين. ويقع هذا المقر في بناية حديثة تتسع لكل مكاتب المؤسسة، حيث جمعت السلطة العليا في هذا الفضاء الرحب كل مصالحها التي كانت متفرقة في المدينة.

ويتيح هذا الموقع المتميز شهرة العنوان وسهولة النفاذ للمستخدمين. كما يمكن كل العاملين في السلطة من التواجد في مكان واحد مما يتيح اللقاء المباشر والاقتصاد في الوقت وتبادل المعلومات عن قرب ويساعد على تنمية روح الفريق وتعزيز العلاقات البشرية.

ولم يأت اختيار سلطة التنظيم المغربية لتكون المزود بهذه الآلية المتطورة بسبب التسهيلات الاستثنائية التي منحتها للسلطة العليا فحسب، بل كذلك بجودة المنتج والتجربة العالية للهيئة المغربية في هذه التقنية التي طورتها وجهزت بها عدة هيئات أوروبية وأفريقية من بينها سلط التنظيم في كل من بلجيكا والنيجر واتشاد وغينيا وكوناكري وبنين.

وقد اقتنت السلطة العليا للصحافة والسماعات البصرية مجموعة من التجهيزات لإنشاء شبكة معلوماتية تمكن من استغلال هذه الآلية الخاصة بمتابعة وسائل الإعلام السمعية البصرية.

6

نشاطات التواصل



IV. نشاطات التواصل

• إصدار النشرة الخاصة بالسلطة

تُعرّف فيها بالمبادئ والأسس التي تحكم عملها التنظيمي. وفضلا عن ذلك، تشكل النشرة الخاصة منبرا تتلقى فيه السلطة بصدور ربح الانتقادات والاقتراحات والآراء التي تخدم حرية الصحافة وحرية التعبير وتسهم في صون التعددية وتنمية قطاع الإعلام.

• موقع السلطة العليا في ثوب جديد

أطلقت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية موقعها على الانترنت: www.hapa.mr. الذي كشف عن جوانب من التغييرات الجادة، جسدت إرادة السلطة في العمل على أداء دورها كاملا في تنظيم قطاع الصحافة والإعلام السمعي البصري، مع التحلي بروح الشفافية والانفتاح والمسؤولية والاستقلالية والحياد. وقد وفر الموقع طيلة السنوات الأربع الماضية

طبعا لأحكام القانون رقم 026-2008 المنشئ للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية والقانون رقم 2010-045 المتعلق بالإعلام السمعي البصري، أصدرت السلطة أعدادا من نشرتها الفصلية الخاصة «رسالة السلطة» قدمت للجمهور حصيلة نشاطات هيئة الضبط وجملة من المعلومات التي تهم المستخدمين من قوانين وتشريعات تتعلق بقطاع الصحافة والإعلام السمعي البصري، ومن رخصة ممنوحة ودعوات للإشعار بالرغبة في إنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية، وغير ذلك من قرارات السلطة ومداولات مجلسها وبياناتها وتقاريرها السنوية ونظامها الداخلي. وبإصدار هذه النشرة الخاصة استطاعت السلطة العليا، أن تضع بين يدي القارئ أداة للتواصل تعزز العلاقات العديدة بينها وبين الجمهور. كما





عديدة، أعلنت فيها عما تقوم به من نشاطات في مجال الضبط والتنظيم، ونشرت قراراتها ومداولات مجلسها والمرتكزات التي تؤسس مهامها التنظيمية.

وفي هذا السياق ظلت السلطة العليا تنظم، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، اجتماعات تحسيس وإعلام ولقاءات تشاور مع الصحفيين ومسؤولي وسائل الإعلام والنقابات الصحفية وغيرهم من المستخدمين والمهتمين بالشأن الإعلامي. كما نشرت بانتظام بيانات صحفية وإعلانات وقرارات ودعوات للإشعار بالرغبة، وتقارير سنوية بهدف تمكين الجمهور من الاطلاع الواسع على نشاطاتها.

للمستخدمين وللجمهور جملة من المعلومات المفيدة تتعلق بالقوانين والتشريعات المتعلقة بقطاع الصحافة والإعلام السمعي البصري، ودعوات الإشعار بالرغبة، وقرارات السلطة وبياناتها وتقاريرها السنوية ونظامها الداخلي. كما تضمن نافذة الزوار وبعض الروابط ذات الصلة على الشبكة الالكترونية.

• قنوات أخرى مؤسسية وإعلامية للتواصل

من أجل التواصل مع الجمهور والعاملين في الحقل الإعلامي، استخدمت السلطة العليا قنوات أخرى

7

التعاون



IIIV. التعاون

التعاون بينهما. ونظرا لتداخل الأهداف وتطابق وجهات النظر وتكامل المهام، استطاع رئيسا السلطتين وأعضاء مجلسيهما توحيد الرؤية لأداء المهام المشتركة والاتفاق على تنسيق العمل من أجل أداء أفضل لمهام الضبط والتنظيم المسندة إلى كل من المؤسسات.

وبفضل هذا التعاون نجحت السلطتان في أداء أدوارهما المتكاملة خلال الفترات الانتخابية لسنتي 2013 و 2014 ؛ بحيث تمت التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية بشكل يعكس التعددية الديمقراطية وتنوع الأحزاب السياسية وتيارات الرأي والفكر في البلاد.

خلال السنوات الأربع الماضية عززت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية علاقات شراكة وثيقة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

• تعزيز التعاون على المستوى الوطني

لقد أقامت السلطة العليا شراكة مثمرة مع الصحفيين ووسائل الإعلام والناشطين في الساحة السياسية وفي المجتمع المدني. وقد مكنت هذه الشراكة، كما رأينا، من كسب هيئة الضبط لثقة شركائها وساعدت على فرض احترام التعددية والنصوص القانونية والقواعد والأعراف المهنية.

كما عززت السلطة شراكتها مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات حيث عقدت الهيئتان اجتماعات تنسيق وتشاور لدراسة أفضل السبل لتوثيق عرى





• حضور بارز في المحافل الإقليمية والدولية

ظلت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية نشطة على المستوى الثنائي حيث بادرت بإجراء اتصالات وتنظيم لقاءات عديدة بغية تعزيز الشراكة مع الحكومات وهيئات تنظيم وسائل الإعلام في عدة بلدان من بينها: المغرب والسنغال وساحل العاج وفرنسا وإسبانيا وقبرص والبرتغال وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية والسودان والتيجر واتشاد وغينيا كوناكري وبوركينا فاسو وبنين وكرواتيا وتونس ولبنان والكاميرون ومولدافيا، إلخ...

كما ساهمت السلطة في عدة ندوات إقليمية ودولية جمعت هيئات الضبط المغاربية والإفريقية والعربية والإسلامية. وفي كل هذه المناسبات أجرى رئيس السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية لقاءات مع شخصيات سامية من بينهم بعض رؤساء هيئات الضبط، وأعضاء في الحكومات، ودبلوماسيون وممثلون عن اتحادات الصحفيين، وخبراء في مجال الضبط والاتصال.

• التعاون مع هيئات الضبط الوطنية

نظمت السلطة العليا بتاريخ 28 أغسطس 2013 بالتعاون مع نظيراتها الموريتانية منتدى للتشاور وتبادل التجارب بين هيئات التنظيم الوطنية من أجل تحسين الأداء وتوحيد المنهج وتعزيز النشاط الضبطي خدمة للتعددية الديمقراطية والتنمية الشاملة.

وقد مكن هذا التعاون من تبادل تجارب مختلف هيئات الضبط الوطنية وإلقاء الضوء على نقاط قوة كل منها وعلى خبرتها وعوامل نجاحها لتتمين المكاسب وتوحيد الأسلوب وتكاتف الجهود من أجل رفع التحديات المشتركة.

وقد اغتنمت السلطة العليا هذه السانحة لتدعو نظيراتها الوطنية إلى العمل على إنشاء آلية مشتركة للتنسيق، تشكل فضاء للتواصل والتشاور بين مختلف سلطات الضبط الموريتانية. وبهذه المناسبة ثمن رؤساء وأعضاء هيئات التنظيم المشاركون تنظيم هذا المنتدى وعبروا عن استعدادهم لإنشاء شبكة وطنية للضبط والتنظيم.



السمعي البصري وتوسيع حقل الحريات ودعم قطاع الصحافة وتنظيم قطاع الاتصال. وقد وفقت السلطة العليا في تعزيز عرى الشراكة وتوقيع بروتوكولات تعاون تلبي حاجيات المرحلة مع شركائها على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف. وفي هذا السياق تفضل العديد من الشركاء الذين أعجبوا بالتجربة الموريتانية في المجال الإعلامي، بتقديم الدعم للسلطة العليا بهدف الإسهام في تعزيز قدراتها وفي تكوين الصحفيين والفاعلين في الحقل الإعلامي

ويمكن هذا الحضور البارز في دوائر القرار الضبطي عبر العالم من انتساب السلطة العليا إلى العديد من شبكات هيئات التنظيم الإقليمية والقارية والدولية كشبكة هيئات الضبط في الدول المحاذية للبحر الأبيض المتوسط، والشبكة الإفريقية لهيئات الضبط، وشبكة الضبط الفرانكفونية وشبكة هيئات الضبط في البلدان الإسلامية. وقد شاركت السلطة العليا في مؤتمرات هذه الهيئات وفي اجتماعات السلط الإفريقية للتنظيم والاجتماع الإقليمي لوسائل الإعلام في المغرب العربي.

وبفضل نشاط السلطة العليا داخل شبكات الضبط الإقليمية والدولية وتميز علاقات التعاون بينها وبين العديد من الشركاء، استطاعت خلال السنوات الأربع الماضية أن تحقق المكاسب التالية :

- نقل رسالة موريتانيا إلى العالم وتمثيلها في المحافل الإقليمية والدولية حيث قدمت السلطة العليا إسهام بلادنا في منتديات الفكر الساعية إلى رفع التحديات العالمية في مجال ضبط قطاع الاتصال. كما عرّفت بالتجربة وبالإنجازات الموريتانية في مجال تحرير الفضاء السمعي البصري وتوسيع حقل الحريات ودعم قطاع الصحافة وتنظيم قطاع الاتصال، التي نالت بها بلادنا صدارة الدول العربية في مجال حرية الصحافة بتزكية من منظمات دولية عديدة.

ومن خلال انتماء السلطة العليا لهذه الشبكات، لعبت دورا نشطا في دفع ديناميكية تعاون جديدة تؤثر التشاور وتبادل الأفكار والتجارب وتثمين المكاسب ونقل المعارف والخبرات. كما أسهمت بشكل إيجابي في تحديد إشكالات الضبط المشتركة بين هيئات التنظيم والتفكير في إيجاد الحلول المناسبة لها واقتراح أنجع السبل لرفع التحديات القائمة في مجال ضبط وسائل الإعلام.

ونظمت السلطة العليا عدة لقاءات تعاون مع بعض من الشركاء الدوليين كاليونسكو والآيسيسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمة الدولية للفرنكفونية، وغيرها. وقد اغتنمت السلطة العليا فرصة كل لقاء لتقديم حصيلة نشاطاتها وأبرز المشاكل التي تعاني منها فضلا عن التعريف بالإنجازات الموريتانية في مجال تحرير الفضاء

- اغتنام الفرص المتاحة لدى الشركاء لإجراء

- دورات تكوينية في الخارج لعدد من أطر السلطة وطواقمها التقنية في مجالات استغلال برامج المتابعة الإلكترونية لوسائل الإعلام السمعية البصرية، ورقابة التعددية، والضبط والتنظيم أثناء الفترات الانتخابية.

- اقتناء وسائل تقنية مكنت السلطة من أداء مهامها الضبطية. وفي هذا السياق منحت سلطة التنظيم المغربية تسهيلات استثنائية للسلطة العليا لصحافة والسمعيات البصرية مكنتها من اقتناء جهاز متطور لمتابعة وتسجيل وأرشفة برامج الإذاعات والتلفزيونات.

• انتخاب موريتانيا لمنصب رئيس شبكة الضبط المتوسطة

انعقدت في نواكشوط سنة 2014 الجمعية العامة لهيئات الضبط في البلدان المحاذية للبحر الأبيض المتوسط. وعكفت أشغال هذا اللقاء على تدارس مواضيع عديدة من بينها استقلالية سلطات الضبط والوسائل الكفيلة بإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعاني منها وسائل الإعلام العمومي في الدول المنتسبة للشبكة.

وخلال هذه الجمعية العامة تم انتخاب الجمهورية الإسلامية الموريتانية في منصب رئاسة الشبكة بعد أن كانت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية تحتل منصب نائب الرئيس منذ سنة 2013.

وبهذه المناسبة افتتح الرئيس الدوري، السيد حمود ولد امحمد، رئيس السلطة العليا، أشغال هذه الدورة مرحبا بالمشاركين وداعيا إلى أن يكون لقاء نواكشوط مجالا للتفكير وفضاء للتشاور وتبادل الخبرات والتجارب وتعزيز الشراكة وتوثيق عرى التعاون بين أعضاء الشبكة المتوسطة.

كما دعا إلى دراسة دقيقة ومتأنية للصعوبات التي تعترض العمل الضبطي في الوقت الراهن وفي

- تنظيم ورشات تكوينية لصالح الصحفيين الموريتانيين والمغاربة وأيام تفكيرية تشاور خلالها العديد من الإعلاميين ومسؤولي المؤسسات الصحفية والناشطين السياسيين وممثلي هيئات المجتمع المدني حول مواضيع ذات أهمية كتغطية الفترات الانتخابية والاستثنائية، ومسؤولية الصحفي، والإعلام والوعي المدني والسلوك الانتخابي، والتغطية الإعلامية للنزاعات المسلحة، إلخ...

- إثراء تجربة أعضاء مجلس السلطة وطواقمها الإدارية والتقنية من خلال مشاركتهم في ندوات فكرية رفيعة المستوى حول إشكاليات تنظيم قطاع الإعلام والإسهام في النقاشات المنظمة من قبل شبكات الضبط حول المشاغل التي تهم سلط التنظيم الإقليمية والدولية.

- الإسهام في اعتماد شبكة الضبط المتوسطة للغة العربية بصفتها لغة رسمية إلى جانب اللغتين الإنجليزية والفرنسية. وقد صادقت هيئة ضبط البلدان المحاذية للبحر الأبيض المتوسط على هذا القرار الهام بالإجماع خلال جمعيتها العامة المنعقدة في نواكشوط في نهاية السنة 2014.



طبيعة الشبكة وآليات عملها، ترأست السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية فريق عمل قدم للجمعية العلنية جملة من التوصيات والاقتراحات الهامة. كما قدمت توصيات أخرى مماثلة من قبل مجموعة العمل المكلفة بأفاق تنمية هيئات الضبط المتوسطة، التي اجتمعت في سويسرا برئاسة موريتانيا، وفريق العمل الخاص بمحاربة الصور النمطية للمرأة في وسائل الإعلام السمعية البصرية الذي عقد اجتماعه في المغرب.

وقد عقدت اللجنة الفنية للشبكة المتوسطة التي ترأسها بلادنا اجتماعا في «زاغريب» يومي 8 و9 يونيو 2015 من أجل تحضير الجمعية العامة السنوية. وقيم المشاركون في هذا اللقاء مدى تنفيذ توصيات اجتماع نواكشوط واقترحوا جدولا لأعمال الجمعية العامة المقبلة التي تنعقد في كرواتيتا.

المستقبل من أجل مواكبة طموح هيئات التنظيم إلى الاستقلالية وإيجاد الحلول الكفيلة بتعزيز نشاطات سلط الضبط وتفعيل الحكامة الرشيدة على مستوى وسائل الإعلام. وخلال هذا الاجتماع تم اعتماد اللغة العربية لغة رسمية ثالثة لشبكة سلطات الضبط المتوسطة. كما قبلت الجمعية العامة عضوية دولتين جديدتين هما تونس التي أصبحت خامس البلدان العربية المنتمية للشبكة (الأردن، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا)، ومولدافيا العضو السادس والعشرون في شبكة هيئات ضبط الدول المحاذية للبحر الأبيض المتوسط.

وأثناء رئاسة موريتانيا للشبكة المتوسطة تم تشكيل عدة مجموعات عمل بهدف تحسين أداء الهيئة. وفي إطار مواصلة وتعميق التفكير الذي بدأ في اجتماع «ليماصول» سنة 2013 حول

8

الخاتمة



III. الخاتمة

شاملة قائمة على الأسلوب التربوي وما يتطلبه من انفتاح واستماع وصبر وأناة. وبهذا النهج أنشأت السلطة العليا طريقة للتنظيم خاصة بها ومفصلة، قدر ما تسمح النصوص القانونية بذلك، على مقاس صحافة وليدة وغير معتادة على صرامة المساطر الضبطية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية بدأت سلطة التنظيم بالاقتراب من المتعهدين والعاملين في الحقل الإعلامي لتتعرف على همومهم وحاجاتهم ومتطلبات ترقية قطاعهم. وبدل أن تكون غرفة عمليات خاصة بمتابعة كبوات حملة القلم وعثرات قاعات التحرير ومحكمة هفوات نقص التجربة الصحفية، عكفت السلطة العليا على دراسة مشاغل الإعلاميين وأسباب قصورهم والسبل الكفيلة بتعويض النقص وسد الثغرات.

وهكذا بدأت تُبدد شكوك الإعلاميين وتُطيب خواطرهم لتُذلل نفورهم من مفهوم الضبط الجديد على محيطهم المهني ولتخلق جواً من الثقة والتفاهم بين كافة الشركاء تطمئن إليه النفوس ويبعد عن الأذهان كل ما يمكن أن يخامرها من أفكار مشوشة تخلط بين مغزى الضبط والتنظيم وأي نية في كبت الحريات.

وفي هذا الإطار قامت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بشرح متأن ومنهجي لمبادئ العمل الضبطي ورهاناته، مؤكدة أن ممارسة النشاط التنظيمي تستهدف المصلحة العامة بالدرجة الأولى وتقتضي الشفافية والاحترام التام لقيم التعددية والمساواة والعدالة.

ولم تفتأ السلطة العليا تذكر وتكرر أن جميع العاملين في الحقل الإعلامي، بمن فيهم جهة

لقد كانت حصيلة السنوات الأخيرة حافلة بالعطاء والعمل الجاد والدؤوب من أجل تذليل الصعاب ورفع بعض التحديات الجسام. في هذه الفترة استطاعت السلطة العليا التحكم في ضبط تغطية عدة استحقاقات انتخابية ظلت رغم ما ميزها من تنافس حاد هادئة لا يعكر صفوها أي مظهر من مظاهر الاحتكاك والانحراف. وقد جرت التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية بشكل متوازن ومستقيم لا ميل فيه ولا انزياح عن الضوابط التي حددتها جهة التنظيم. كما استطاعت السلطة خلال هذه الفترة التحكم في المد الإعلامي المتدفق وألزمت كل الفاعلين في الحقل الصحفي باحترام التعددية في مجال الإعلام والتعبير.

ولم تألوا أي جهد في فرض احترام الصحفيين ووسائل الإعلام لمقتضيات النصوص القانونية وقواعد المهنة الصحفية وأعرافها. كما تم تسيير صندوق دعم الصحافة الذي تأويه سلطة التنظيم، بطريقة صارمة ورشيدة من أجل التجاوب مع تزايد الطلب وتعويض نقص الموارد وتأمين أفضل تأثير للدعم العمومي على تنمية الإعلام الوطني. وعلى الصعيد الخارجي عززت السلطة العليا روابط التعاون مع نظيراتها على المستوى الإقليمي والدولي وساهمت في إشعاع موريتانيا الخارجي ونقل وترقية تجربتها في مجال ضبط وتنظيم قطاع الإعلام.

وتجدر الإشارة إلى أن سر نجاح تجربة السلطة العليا في تنظيم المشهد الإعلامي الوطني يعود إلى فلسفة الشراكة التي تحكم كل نشاطها الضبطي. ذلك أن هيئة التنظيم الموريتانية، التزاماً بالنسق الفكري لرؤيتها الإستراتيجية، تبنت مقاربة تعتمد على المرونة والتسامح وإيثار التشاور مع كل الفاعلين في مجال الاتصال، مؤسّسة بذلك شراكة



البصرية جهدا في المواكبة الاستباقية وتأطير الصحفيين ووسائل الإعلام. وقد نظمت لهذا الغرض سلسلة من اللقاءات التشاورية والندوات والملتقيات والورشات التكوينية حول أخلاقيات المهنة الصحفية ومضامين النصوص المنظمة للقطاع، وحول مبادئ الضبط والتنظيم والضبط الذاتي والمشارك. وقد سعت هيئة التنظيم إلى استنهاض همم الإعلاميين وتحفيزهم على كسب الصداقة ونيل ثقة الجمهور بالتزام الموضوعية والحياد والمهنية والنزاهة الفكرية والأمانة العلمية. كما ركزت على ترسيخ روح المسؤولية في أذهان العاملين في حقل الإعلام وبيت للصحفيين المبتدئين كيف يميزون بين الخبر والشائعة، واليقين والوهم، والسر والرائي، وبين الجائر المقبول وما يمكن أن يؤدي إلى المتابعة الجنائية.

ولم تنجر هيئة التنظيم في تيار هذه المقاربة القبليّة إلى أقبيّة المصادرة ومتاهات تكميم الأفواه وكبت الحريات، بل ساهمت بمنهجها الرائد في تصنيف موريتانيا على رأس قائمة البلدان العربية في مجال حرية الصحافة وحرية التعبير. كما أن هذا المنهج الاستباقي لم يصرفها لحظة عن واجبها الرقابي حيث ظلت دائمة اليقظة على احترام النصوص والترتيبات التشريعية والقواعد المهنية، تتخذ القرارات عند الاقتضاء وفي الوقت المناسب، دون أن تتخلي عن روح التسامح التي تحكم عملها الضبطي.

تنظيم القطاع، يشكلون فريقا ملتصقا، محكوما بوحدة المصالح ووحدة المصير، يتقاسم نفس أفراح النجاح وأتراح الفشل، مما يتطلب من الجميع التزام التشاور وتكاتف الجهود والتماسك في خندق واحد من أجل رفع التحديات الجسام التي تعيق نمو قطاع الإعلام. ولم تخف هيئة التنظيم مقتها لتطبيق الإجراءات العقابية كأسلوب وحيد في الضبط، باعتبار أن التأديب ليس غاية في حد ذاته، وأنه في محيط كمحيطنا الإعلامي يجب أن يكون ملاذا أخيرا لا يلجأ إليه إلا بعد استنفاد كل الوسائل التربوية. كما بينت السلطة العليا أن فرض العقوبات ليس بحال من الأحوال معيارا للنجاح في مجال التنظيم، بل المؤشر الحقيقي لنجاح الأسرة الإعلامية وفي مقدمتها جهة الضبط، هو أن تحقق لقطاع الإعلام انطلاقا على الطريق الصحيح وتضمن له مستقبلا واعدة من خلال دعم وتكوين الإعلاميين وترسيخ المهنية والثقافة القانونية.

وبتحقيق هذا الهدف الضروري لصون وترسيخ الديمقراطية في بلادنا، تكون جهة التنظيم قد أدت مهامها على الوجه المطلوب. ولسوف تكون السلطة العليا أسعد وأكمل راحة ضمير حين لا ترى خلف ركائز الجهود الضبطية أي ضحايا للإجراءات القسرية ولا أي وسيلة إعلامية عانت عقوبة التعليق أو حجت نهائيا عن الجمهور.

لذلك لم تألوا السلطة العليا للصحافة والسمعيات

وبفضل هذه الروح وما تمليه من أساليب المرونة والتفاهم وتنمية الثقة بين الشركاء، استطاعت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية أن تفرض نفسها كهيئة ضبط وتنظيم وكجهاز للرقابة على احترام القوانين والأخلاق المهنية، مما جعل الصحفيين ينقادون لتحكيمها وينصاعون طوعا لتصحيح الأخطاء والاعتذار عنها والرجوع إلى جادة الصواب.

وقد نالت جهود سلطة التنظيم قبولا لدى الجميع وأفضت إلى إجماع الأسرة الإعلامية على ضرورة احترام التعددية والتنوع، وانفتاح وسائل الإعلام بما يعكس مختلف تيارات الفكر والرأي خاصة في المجال السياسي، حتى ليجوز القول إنه إذا كان هناك ما يمكن أن تفخر به السلطة العليا من نجاح في مجال الضبط فهو دون شك فرض احترام التعددية والتنوع والنفاذ المتكافئ إلى وسائل الإعلام. ذلك ما تؤكد الإحصائيات السنوية (2013، 2014 و2015) الصادرة عن نظام المتابعة الآلي لوسائل الإعلام السمعية البصرية، وذلك ما يشهد به الارتياح العام الذي عبر عنه كافة الفاعلين السياسيين عبر وسائل الإعلام وفي رسائل خطية وجهوها للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية خلال سنتي 2013 و2014.

